حالة العدالة
في سوريا ٢٠٢٣

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٣

آذار/مارس ٢٠٢٣

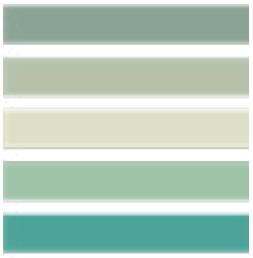

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٣
مارس ٢٠٢٣

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

يود المركز السوري للعدالة والمساءلة أن يتقدم بالشكر إلى بسام خبية لمشاركته بالعديد من الصور الواردة في هذا التقرير، علماً بأن كتابه، شهود الحرب: أطفال سوريا، متاح **للشراء**.

الغلاف: ساحة الدلة- الرقة، ٢٠٢٢
© فريق توثيق المفقودين الخاص بالمركز السوري للعدالة والمساءلة

جدول المحتويات

المقدّمة **١**

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة ١

الانتهاكات **٤**

الضربات الجوية ٥

مخيم الهول ٥

الانتهاكات ٥

الانتهاكات المرتكبة على أيدي عناصر قسد وسلطات الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا ٦

تركيا ووكلاؤها ٧

حقوق السكن، والأرض، والملكية ٨

الكبتاغون ٩

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ١٠

اللاجئون والعودة القسرية ١٢

جهود العدالة **١٤**

الولاية القضائية العالمية ١٥

ملاحقة المرتبطين بتنظيم داعش ١٦

التحقيقات المتعلقة بالمفقودين ١٧

العقوبات ١٩

التكنولوجيا وحقوق الإنسان ١٩

التوثيق ٢١

استنتاجات وتوصيات ٢٣

الملاحق **٢٧**

الملحق ١: مخططات وخرائط ٢٨

الملحق ٢: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية ٣٠

الملحق ٣: المصادر ٣٤

آثار دمار في أبراج برزة، دمشق © صوت العاصمة

المقدّمة

المقدّمة

«حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٣» هو التقرير السنوي الذي يصدره المركز السوري للعدالة والمساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وجهود العدالة المبذولة في سوريا في ٢٠٢٢. ويبرز التقرير الانتهاكات الرئيسية لأحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة بحق السوريين داخل البلاد، واللاجئين الفارين من أعمال العنف، كما يعطي التقرير نبذة عن أحدث الجهود المبذولة في سياق تحقيق العدالة خلال عام ٢٠٢٢. ويختتم المركز التقرير باقتراح عدد من التوصيات بهذا الخصوص.

أبرز المركز السوري للعدالة والمساءلة في كافة أرجاء التقرير كيف غيّر زلزال شباط / فبراير ٢٠٢٣ في سوريا وتركيا معالم قضايا العدالة السورية. حيث دكّ الزلزال الذي بلغت قوته ٧,٤ درجات المُدنَ وأزهق أرواح آلاف السوريين. أدت الاستجابةُ البطيئة للأمم المتحدة والجهودُ التي تبذلها الحكومة السورية في سبيل منع وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة الواقعة خارج سيطرتها إلى نقص الإمدادات في العديد من عمليات الإنقاذ وأسهمت في التسبب في خسائر في الأرواح وخلْقِ شعورٍ بخذلان آلاف السوريين والتخلي عنهم. وخلّف الزلزال وراءه العديد من الأشخاص مشرّدين بلا مأوى في وقت كان النازحون السوريون في الداخل يكافحون فيه أصلًا من أجل البقاء على قيد الحياة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال الأثر الكامل للزلزال ووَقْعُه غير مُدرَكَين.

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة

سيعرض المركز السوري للعدالة والمساءلة في طيّات هذا التقرير أعمالًا فنية لفنانين سوريين حول العالم يعملون على حفظ تجربة النزاع السوري وصَونها عن طريق رواية القصص بشكل مرئيّ. ويمكن لهذه العملية أن تكون علاجية ووسيلة لمشاركة قصة المرء مع العالم. ويمكن أن تكون أيضاً جزءاً من بناء ذاكرة جماعية للنزاع السوري. ومن خلال الفن والمشاركة المجتمعية، هناك العديد من الطرق التي يمكن للسوريين من خلالها إنشاء سرد من شأنه أن يساعد الأجيال الحالية والمستقبلية على فهم تاريخ بلدهم وشعبهم.

تحولت أنظار العالم في ٢٠٢٢ إلى أوكرانيا مع ارتكاب روسيا انتهاكات وفظائع مروعة تسببت في حركة نزوح جماعي، واضطرابات اقتصادية عالمية. ومع ذلك، ظل السوريون عرضة للاعتقال التعسفي، والنزوح، والهجمات العشوائية، واستمرار تدهور الأزمة الإنسانية.

وتفاقمت حالات الطوارئ الإنسانية التي يعيشها السوريون يوميا بفعل انتشار جائحة كوفيد-١٩، ووباء الكوليرا، وشح القمح ومياه الشرب. وأعلنت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن عام ٢٠٢٢ شكل أسوأ الأوضاع الاقتصادية والإنسانية التي مرت منذ اندلاع النزاع، ووصل عدد المحتاجين إلى الحصول على المساعدات الإغاثية والإنسانية نحو ١٤,٦ مليون شخص.[١] وبحلول نهاية العام، وصل عدد حالات الكوليرا في إدلب وحلب [٢] إلى ٢٨ ألف حالة، وعملت الطواقم الطبية جاهدة كي تحتوي انتشار الوباء بفعل أسباب من قَبيل شح المياه واكتظاظ مخيمات النازحين بمن تؤوي من السوريين. كما واجه الاقتصاد السوري تباطؤا ملحوظا، وأصبح ٩٠٪ من السوريين تحت خط الفقر، وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات أخرى غير مسبوقة. ومما ساهم في انعدام الأمن الغذائي توقفُ الحكومة عن دعم المواد الأساسية والمحروقات، وتدهورُ الأوضاع بفعل الجفاف، وتضاؤلُ كميات القمح المورّدة. [٣] وعلى الرغم من حاجة الجميع للمساعدة، ظلت أطراف النزاع ماضية في حجب وصول مواد الإغاثة الإنسانية، [٤] واستهداف البنى التحتية الحيوية من قبيل مراكز الرعاية الصحية، ومحطات معالجة المياه. [٥]

كما شهد هذا العام تجدد أعمال العنف في مختلف أنحاء البلاد. وأدت حادثة الفرار من سجن غويران إلى معارك ومواجهات لمدة تسعة أيام بين قوات تنظيم داعش، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تضم تحت مظلتها عددا من التشكيلات الكردية المقاتلة. وظل تنظيم الدولة ينشط على مدار العام في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات قسد لا سيما مع تزايد مستويات انعدام الأمن في ظل اجتياح تركي آخر وشيك. وعاود تنظيم الدولة الظهور في مناطق أخرى من سوريا أيضا، وأدى ذلك إلى تكرار توجيه الضربات الجوية من طرف الولايات المتحدة والتحالف الدولي لهزيمة داعش. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، بدأت تركيا بتنفيذ ضربات جوية

على مناطق في شمال سوريا، وهددت باجتياح بري للمنطقة قد يقوض من الاستقرار النسبي الذي تعيشه مناطق شمال شرق سوريا، وقد يؤدي إلى موجة جديدة من النزوح.[٦] وفي شمال غرب سوريا، استمرت هيئة تحرير الشام في توغلاتها العسكرية، وسيطرت لفترة مؤقتة على عفرين قبل أن تطردها القوات التركية منها. وسقط قتلى جراء الاشتباكات بين الفصائل المتناحرة على مقربة من عفرين، وجراء تجدد ضربات القوات الروسية في المنطقة.[٧] وفي جنوب سوريا، تكرر قيام إسرائيل بإطلاق صواريخ على القوات السورية والجماعات المسلحة.[٨]

وعلى الرغم من تدهور الأزمة الإنسانية وزيادة مستويات انعدام الاستقرار، لم يتوقف السوريون عن العمل من أجل مستقبل أكثر عدلا وسلاما. ودفع المجتمع المدني السوري باتجاه الحصول على معلومات عن مصير المفقودين الذين اعتُقلوا تعسفيا من طرف قوات النظام والجهات الفاعلة الأخرى. ومع بقاء مصير هؤلاء مجهولا، دعا المجتمع المدني طوال عام ٢٠٢٢ إلى استحداث آلية مستقلة تُعنى بالبحث عن المفقودين في سوريا. وصدر تقرير الأمين العام الذي يورد فيه تفاصيل الهيكل المقترح لتلك الآلية، والولاية التي يمكن منحها لمؤسسة تُكلف بمهمة البت في مصير المفقودين في سوريا. كما شهدت أروقة المحاكم الأوروبية مساءلة مرتكبي الجرائم في سوريا وملاحقتهم بموجب الولاية القضائية العالمية. وعمل ناشطو التوثيق على الحفاظ على الصور، ومقاطع الفيديو، ونصوص المقابلات، ولفت الانتباه إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وذلك في محاولة لوقف تلك الممارسات، ووضع حد لمسألة الإفلات من العقاب.

ويضع تقرير "حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٣" خارطة تفصيلية لتلك النزاعات، وأحدث تطورات جهود تحقيق العدالة في عام ٢٠٢٢ فضلا عن الإشارة إلى الجرائم التي ارتكبتها تركيا في شمال شرق سوريا، والانتهاكات من طرف قوات سوريا الديمقراطية في الشمال الشرقي، واستمرار ممارسات الاعتقال التي تطبقها الحكومة، وتنامي تململ الدول المضيفة وتقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه دعم اللاجئين السوريين. كما يبرز التقرير الجهود المبذولة في سياق قضايا الولاية القضائية العالمية، والتطورات التي أحدثها المجتمع المدني السوري في الملف المعني بالتحقيق في مصير المفقودين وتوثيق التفاصيل. كما يقترح التقرير توصيات من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين إجراءات العدالة الحالية والمستقبلية.

صف من السيارات التي تنتظر الوقود - دمشق، آذار / مارس ٢٠٢٢ ©صوت العاصمة

إطار صورة يتدلى من جدار متضرر لبيت في جوبر قرب دمشق © بسام خبية

الانتهاكات

الانتهاكات

الضربات الجوية

ظل القصف الجوي يشكل إحدى السمات البارزة في النزاع السوري طوال عام ٢٠٢٢. ولم تتوقف الضربات الجوية عن إلحاق الأذى والضرر بالمدنيين والبنية التحتية على الرغم من تراجع وتيرة تكرارها كما كان معهودا في فترات سابقة من عمر النزاع.

وواظبت قوات الحكومة السورية وحلفاؤها الروس طيلة عام ٢٠٢٢ على قصف مواقع المعارضة لا سيما في محافظة إدلب. وصحيحٌ أن وتيرة الضربات الجوية قد تراجعت قياسا على ما كان في ذروة النزاع،[٩] إلا أن ذلك لا يعني أنها لم توقع خسائر في صفوف المدنيين بشكل عام، لا بل كان إلحاق الأذى بالمدنيين متعمدا في بعض الحالات حيث لجأت القوات الروسية إلى شن ضربات مترادفة طمعًا في إيقاع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين وفرق الإسعاف والاستجابة الأولية.[١٠] كما استخدمت القوات الروسية الذخائر العنقودية المحظورة من عموم المجتمع الدولي عموما. ومع أن روسيا ليست طرفا في أي اتفاقية تحظر استخدام الذخائر العنقودية، لكنها تظل أسلحة تعرض المدنيين لخطر كبير.[١١] كما تشكل الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية بما في ذلك كاستهداف المرافق والمنشآت الطبية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وتشكل في معظم الحالات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

كما شنت تركيا ضربات جوية متكررة في شمال سوريا ضد وحدات حماية الشعب الكردية والقوات المتحالفة معها التابعة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد). وتولت المُسيَّرات التركية في صيف ٢٠٢٢ استهداف عدد من المركبات التي تُقل قيادات وحدات حماية الشعب الكردية وأتباعها.[١٢] وعقب تفجير تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ في إسطنبول الذي اتهمت الحكومة التركية وحدات حماية الشعب الكردية بالمسؤولية عنه، قصفت القوات التركية أعيانا مدنية وأهدافا عسكرية في مناطق مختلفة من شمال سوريا تمهيدا لعملية برية محتملة.[١٣] كما شكلت الضربات التركية على الأراضي السورية انتهاكا لأحكام القانون الدولي الإنساني بما في ذلك شملت شن ضربات مزدوجة على البنى التحتية المدنية من قَبيل صوامع الحبوب، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية.[١٤]

كما قصفت إسرائيل والولايات المتحدة أهدافا داخل سوريا في أوقات متفرقة من عام ٢٠٢٢،[١٥] وركزت الضربات الإسرائيلية على استهداف منشآت عسكرية ومواد وأفراد مرتبطين بالحكومة السورية، وحزب الله، وإيران. ولكن أوقعت تلك الغارات قتلى بين المدنيين أيضا في محافظات طرطوس، وحماة، ودمشق.[١٦] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، وسّعت إسرائيل نطاق غاراتها الجوية وصولا إلى الحدود العراقية، واستهدفت بإحدى الطائرات المُسيَّرة قافلة إيرانية متوجهة إلى لبنان.[١٧] وشن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة من أجل هزيمة داعش عددا محدودا من غارات ومداهمات القوات الخاصة كي تقتل قيادات التنظيم أو تأسرهم.[١٨] ومع أن الغارات والمداهمات كانت أكثر دقة من الضربات الجوية عموما من حيث إصابة أهدافها المنشودة، إلا أن ظاهر الأمر يشير إلى أن بعضها قد أوقع إصابات بين المدنيين أيضا.[١٩] واستمر التحالف الدولي في تقديم الدعم الجوي الوثيق لقوات سوريا الديمقراطية من قَبيل دعم قوات قسد جوا في معركتها لاستعادة سجن غويران في يناير/ كانون الثاني، وأوقعت إصابات بين المدنيين، وألحقت أضرار بالبنية التحتية المدنية،[٢٠] حيث تعرض المدنيون لخطر الإصابة أو القتل وتدمير ممتلكاتهم جراء عمليات القصف تلك.

مخيم الهول

لا يزال أكثر من ٦٥ ألف طفل وامرأة محتجزين في مخيميّ الهول وروج الواقعين شمال شرق سوريا من دون أن يتم توجيه أي تهم إليهم بشكل رسمي، أو السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وثمة بعض المقيمين في المخيم من أتباع تنظيم داعش، ولكن ثمة مدنيون لا علاقة لهم بالتنظيم وعاشوا في ظل حكمه ويزعمون أن ليس لهم أي ارتباط به. ويعيش أولئك المدنيون في ظل ظروف بائسة، وغياب الرعاية الطبية، وشح الماء والطعام. وأصبح الوضع متوترا هذا العام جراء تعرض سكان المخيميْن لأعمال العنف من طرف المحتجزين من أتباع تنظيم داعش في كثير من الأحيان، بينما حاولت حكومات الدول المعنية أن تحل مشكلة اكتظاظ المخيمين بسكانهما من خلال برامج إعادة بعضهم إلى أوطانهم.

وفي نهاية ٢٠٢٢، بلغ عدد سكان مخيم الهول من الأجانب ٤٢ ألفا، بالإضافة إلى ٢٣ ألف سوري معظمهم من الأطفال.[٢١] وظل المخيم مقسما إلى ثمانية أقسام بحيث خُصصت الأقسام الأربعة الأولى للعراقيين، بينما خُصصت الأربعة الباقية للسوريين. وثمة ملحق يؤوي أجانب من خمسين بلدا مختلفا، ويتشكل معظم سكانه الأجانب غير العراقيين من الروس والصينيين والأتراك.[٢٢] ووفقا لما أفادت به منظمة هيومان رايتس ووتش، ثمة أكثر من ٣١٠٠ مقاتل أُعيدوا إلى أوطانهم في ٢٠٢٢، وهو ما يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بعام ٢٠٢١، حيث أعيد مقاتلون إلى أوطانهم في العراق، وأستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وروسيا، والمملكة المتحدة. وشكّل الأطفال والنساء الغالبية العظمى من أولئك العائدين.[٢٣]

وتعرض من بقي مقيما في مخيمي الهول وروج لظروف وأحوال يشوبها العنف الذي يمارسه أتباع داعش ضدهم. وعُثر في تشرين الثاني/ نوفمبر على جثتين لشقيقتين مصريتين مقطوعتي الرأس عقب أن أُلقيتا في قنوات الصرف الصحي. وزعم أقاربهما أن الفتاتين البالغتين من العمر ١٢، و١٥ عاما قُتلتا على أيدي أتباع داعش عقب تعرضهما للاغتصاب قبل أيام من مقتلهما.[٢٤] وتُعد واقعة مقتل الشقيقتين من بين عشرات جرائم القتل الأخرى التي يُشتبه بارتكابها داخل المخيمين على مدار العام، وبلغ عدد جرائم القتل نحو ٣٤ جريمة في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير، وآب/ أغسطس فقط.[٢٥] وفي أيلول/ سبتمبر، عثرت قوات الأمن على ست نساء بينهن امرأة يزيدية تعرضت للتقييد والتعذيب على أيدي عناصر من التنظيم. وسبق وأن وقع بعض أولئك النسوة في الأسر عندما كن طفلات، وتم بيعهن وتعذيبهن من قبل آسريهن من داعش على مدار ثمان سنوات.[٢٦] كما تلقى عمال الإغاثة تهديدات، وتعرضوا للسطو والقتل أيضا.[٢٧]

وبالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي يشكلها تنظيم داعش، يعاني سكان المخيم أيضا من التدابير الأمنية التي تفرضها عليهم سلطات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). واحتفظت السلطات المحلية بصلاحيات السيطرة على مخيم الهول، ولكنها تفتقر للموارد والتدريب اللازمين لإدارة المخيم. وعليه، فلقد أصبحت ممارساتها قاصرة عن تلبية متطلبات المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وظلت حركة سكان المخيم مقيدة داخله، وتكررت المداهمات الأمنية، وتجوب المصفحات والمدرعات أرجاء المخيم.[٢٨] ويواجه الأطفال على وجه التحديد تحديات مؤلمة لا سيما وأنه ثمة ٣٠٠ فتى تم فصلهم عن أمهاتهم، وجرى نقلهم إلى منشآت احتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.[٢٩]

ومما فاقم الأمور سوءا، استهداف الضربات الجوية التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر لقوات الأمن الكردية (الأسايش) التي تتولى المهام الأمنية في مخيم الهول.[٣٠] وتسببت الضربات بانقطاع التيار الكهربائي، وكادت أن تؤدي إلى كارثة في حال أفلح المعتقلون من عناصر داعش في الفرار من السجن.[٣١]

الانتهاكات المرتكبة على أيدي عناصر قسد وسلطات الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا

تنشط قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في المناطق التابعة للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا. وارتكبت قسد، والإدارة الذاتية وغيرهما من الجماعات الناشطة في المنطقة انتهاكات لحقوق الإنسان على مدار عام ٢٠٢٢. وكانت قسد والقوات المتحالفة معها ضالعة في تجنيد قُصّر لأدوار الدعم والقتال على الرغم من أنه سبق أن تعهدت قسد في ٢٠١٩ بوقف ممارسة تجنيد الأطفال في صفوفها.[٣٢] ووثقت منظمات حقوق الإنسان، ولا سيما المركز السوري للعدالة والمساءلة حالات تجنيد أطفال من منظمة الشبيبة الثورية التي تجمعها صلات وروابط مع قسد، وتشرف على إعداد الشباب للخدمة مع سلطات الإدارة الذاتية، والأسايش، وقوات الأمن الداخلي التابعة للإدارة الذاتية، وذراعها الاستخباري. كما تم تجنيد بعض القصر كمقاتلين على الرغم من أنهم لم يتجاوزوا سن الـ ١٥ عاما، وهي ممارسة تشكل جريمة حرب في حد ذاتها.[٣٣]

وعلى الرغم من استحداث قسد لمكتب يُعنى بحماية الطفل[٣٤] في ٢٠٢٠ للحيلولة دون تجنيد الأطفال، سرعان ما تم إغلاق الفروع الستة التابعة للمكتب الجديد في عام ٢٠٢٢، وهو ما ترك الأطفال عرضة للمزيد من مخاطر أن يتم تجنيدهم في صفوف المقاتلين. وأشارت تقارير إعلامية أن الطريقة الشائعة لتجنيد الأطفال تتم من خلال الحصص والدروس اللامنهجية (من خارج المنهاج الدراسي) التي تتولى الإشراف عليها منظمة الشبيبة الثورية أثناء الحصص الصفية المخصصة للموسيقى أو الرياضة (التربية البدنية).[٣٥] وتُستغل تلك الحصص لأدلجة التلاميذ تدريجيا وتطبيعهم على عقيدة الشبيبة الثورية قبل أن يتوارى التلاميذ عن

الأنظار متوجهين إلى معسكرات التدريب العسكري دون إشعار ذويهم أو أولياء أمورهم، أو إعلامهم بمكان وجود الأطفال.[٣٦] كما يتم إغواء آخرين بالتجنيد كنوع من الفرص الوظيفية.[٣٧] وتُظهر الحالات الموثقة قيام المنظمة بزيادة نشاط تجنيد الأطفال في ٢٠٢٢ فيما يبدو أنه إجراء استباقي تحسبا لأي توغل تركي عسكري محتمل.[٣٨] كما وثق المركز السوري للعدالة والمساءلة حالات قامت المنظمة فيها وقسد وغيرهما بمضايقة وترهيب عائلات الأطفال المجندين أو المفقودين عند محاولتها معرفة أماكنهم.

كما حرصت قسد والجهات التابعة لها خلال عام ٢٠٢٢ على التوسع في ممارسة الاعتقال التعسفي بحق منتقديها لا سيما من الصحفيين، والناشطين، وأعضاء الأحزاب السياسية المنافسة.[٣٩] وفي شباط/ فبراير، قررت سلطات الإدارة الذاتية سحب الترخيص الممنوح لقناة "روداو" الناطقة باللغة الكردية.[٤٠] ووُضع الصحفيون تحت مراقبة سلطات الإدارة الذاتية،[٤١] وتم اعتقال بعضهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد).[٤٢] كما تعرضت المنافذ والقنوات الإعلامية والأحزاب السياسية المناوئة لحزب الاتحاد الديمقراطي المرتبط بقسد للاعتداء والمضايقة.[٤٣] وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، وردت تقارير تفيد باعتداء منظمة الشبيبة الثورية وقوات الأسايش على متظاهرين وصحفيين عُزل حاولوا تنظيم تظاهرة احتجاجية.[٤٤]

تركيا ووكلاؤها

استمرت في ٢٠٢٢ معاناة السوريين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات التركية من أشكال الإساءة المرتكبة بحقهم من طرف قوات الاحتلال التركي، أو ووكلائها في الجيش الوطني السوري. ولا يزال معظم تلك الانتهاكات مستمرا منذ سنوات، ولكن تزامن وقوعها في ٢٠٢٢ مع تبعات ضغوط اقتصادية هائلة مارستها تركيا، وتحت سيف التهديد بشن عملية عسكرية تركية ضخمة في شمال سوريا.

وكما أورد عدد من التقارير في ٢٠٢٢، اعتمدت الجماعات الثورية المسلحة التي تشكل قوام الجيش الوطني السوري على ممارسات من قبيل ابتزاز السكان المحليين ونهب ممتلكاتهم كوسيلة رئيسية لتحصيل الإيرادات وبسط السيطرة على الأرض والتحكم بالموارد.[٤٥] كما تعمدت فصائل الجيش الوطني السوري التلاعب بالمساعدات الإنسانية من خلال توزيع وحدات سكنية جديدة على عناصرها في عفرين بدلا من إيواء المدنيين النازحين فيها.[٤٦] وقد تودي معارضة انتهاكات الجيش الوطني السوري أو السياسة التركية في شمال سوريا بأصحابها إلى الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والترحيل إلى تركيا.[٤٧] كما أدى التنافس بين فصائل الجيش الوطني السوري على تلك الموارد والإيرادات إلى التصعيد واندلاع اشتباكات مسلحة فيما بينها أكثر من مرة خلال عام ٢٠٢٢، ودفع المدنيون ثمن ذلك كله كالعادة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر وعقب هجوم هيئة تحرير الشام على عفرين بدعم من فصائل الجيش الوطني السوري، أوقعت الاشتباكات وفق ما ورد من تقارير حينها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، واضطُرت آلاف العائلات إلى النزوح من ديارها.[٤٨]

واكتفى قادة الجيش الوطني السوري من باب رفع العتب بمحاولات خجولة لفرض قدر أكبر من الانضباط على سلوك أفراد قواتهم، وكبح جماح الانتهاكات المرتكبة من طرف عناصر الميليشيات التابعة لهم. كما حرصت تركيا بشكل نشط على عرقلة المحاولات بقيادة الحكومة المدنية السورية المؤقتة التي تحكم المنطقة بشكل صوري.[٤٩]

استمرار تدهور الظروف المعيشية

تزامن اشتداد وطأة الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الوطني السوري مع انتشار تداعيات الأزمة الاقتصادية في تركيا لتطال المناطق السورية الواقعة تحت سيطرة تركيا، وأدت إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية. وفرضت السلطات التركية عقب احتلال منطقة شمال سوريا على سكانها التعامل بالليرة التركية، واستعمال اللغة التركية في مراحل التعليم الإلزامي. ومع تدهور قيمة الليرة التركية في ٢٠٢٢، ارتفعت أسعار المواد الأساسية في المناطق السورية الواقعة تحت سيطرة تركيا ارتفاعا جنونيا.[٥٠] وتضاعفت كلفة سلع غذائية مثل الأرز بحيث لم تعد العائلات السورية النازحة قادرة على شرائها لا سيما وأنها كانت تعاني الأمرّيْن أصلا في تأمين احتياجاتها اليومية الأساسية من قبل. وبفعل استمرار انتشار جائحة كوفيد-١٩، وموجة وباء الكوليرا في آب/ أغسطس تفاقم تدهور أوضاع النازحين السوريين في المنطقة. ونظرا لأن تركيا هي الدولة القائمة بالاحتلال في المنطقة، فهي ملزمة بضمان حصول التجمعات السكانية في شمال سوريا على الإمدادات الغذائية والمستلزمات الطبية سواء من خلال دعم أسعار المتوفر من تلك المواد محليا، أو عن طريق استيرادها إذا اقتضى الأمر.

الهجمات على المناطق الواقعة تحت سيطرة "قسد"

هددت تركيا في أيار/ مايو ٢٠٢٢ بشن عملية عسكرية أخرى من أجل طرد قوات سوريا الديمقراطية من الأراضي الواقعة بين جرابلس وتل أبيض كي تكفل التواصل الجغرافي بين المناطق التي تسيطر تركيا عليها في شمال سوريا. وتصاعدت حدة التهديدات في تموز/ يوليو، وتشرين الثاني/ نوفمبر عندما بدأت تركيا بشن ضربات جوية على المناطق الواقعة تحت سيطرة قسد، واستهدفت فيها منشآت البنية التحتية الحيوية من قبيل محطات الكهرباء، وأدت إلى سقوط أكثر من عشرة قتلى من المدنيين.[٥١] ومن شأن اجتياح تركيا ووكيلها الجيش الوطني السوري لمناطق شمال سوريا أن يضاعف حال حصوله من حجم الانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الدولي الإنساني لا سيما مع كثرة جرائم الحرب التي ارتُكبت إبان شن العمليات العسكرية التركية سابقا.

حقوق السكن، والأرض، والملكية

انتهكت مجموعات مختلفة منها الحكومة السورية، والجيش الوطني السوري، وهيئة تحرير الشام، وقسد أحكام القانون الدولي الذي يوفر الحماية لحقوق المدنيين المتعلقة بالسكن، والأراضي والممتلكات. ووفقا لما ورد في تقارير[٥٢] لجنة التحقيق الدولية المستقلة، استمرت الحكومة السورية في انتهاك حقوق المدنيين ومصادرة ممتلكات المعتقلين وأراضيهم[٥٣] من خلال استصدار قرارات رسمية من المحاكم وعبر غير ذلك من القرارات والمراسيم المشابهة.

وكان الجيش السوري ضالعا في عدد من الانتهاكات المتعلقة بالسكن والأراضي والعقارات من خلال استمرار ممارسة مصادرة ممتلكات المدنيين، ومنع النازحين السوريين من العودة إلى منازلهم. وأدت عمليات وضع اليد على الممتلكات العقارية إلى آثار مجحفة وغير متناسبة بحق النساء تحديدا كون صك ملكية العقار (الكوشان) غالبا ما يكون مسجلا باسم الرجل، الأمر الذي زاد من صعوبة استفادة النساء من العقارات العائدة ملكيتها لأسرهن لا سيما عقب مقتل الزوج أو الأقارب الذكور، أو تعرضهم للاعتقال أو الاختفاء القسري. وخلصت لجنة التحقيق الدولية إلى أن الاستيلاء على العقارات من دون مراعاة الأصول القانونية، أو تعويض أصحابها قد يرقى إلى مصافّ انتهاك الحقوق المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات، وارتكاب السلب أو النهب الذي يرقى إلى مصافّ جريمة الحرب أيضا.[٥٤] وبالإضافة إلى ذلك، صادر الجيش العربي السوري في حماة ودير الزور عقارات مدنية على طول الحدود الفاصلة بين الأراضي الواقعة تحت سيطرة النظام، وتلك التي تسيطر عليها قوات المعارضة. واحتل عناصر القوات المسلحة السورية منازل المدنيين عنوة وقهرًا، فهجّروا العائلات ومنعوا أفرادها من العودة إلى ديارهم.

وفي ٢٠٢٠، شيّد الجيش الوطني السوري المدعوم تركيًا تجمعات سكنية في مناطق ذات أغلبية سكان كردية سابقا، واضطُر أفرادها إلى النزوح عقب بدء العمليات العسكرية بقيادة تركية. وزعمت السلطات أن تلك المساكن كانت بهدف إيواء النازحين، وبتمويل من الكويت، وقطر، وغيرهما من الجهات المانحة، وذلك على الرغم من تصريح المسؤولين الأتراك بوضوح أنهم يهدفون إلى إيواء مئات الآلاف من اللاجئين السوريين في تلك التجمعات السكنية،[٥٥] ولكن أظهرت عملية توثيق جديدة قامت بها منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن معظم الوحدات السكنية خُصصت لمقاتلي الجيش الوطني بدلا من إيواء النازحين فيها.[٥٦] وتجلت تلك التصرفات بشكل واضح في مطلع أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٢٢ عندما قام أحد فصائل الجيش الوطني بطرد عدد من العائلات من منازلها في عفرين كي يمنحها لعائلات مقاتلي الجيش الوطني. ويشكل توزيع المساكن وتخصيصها على أسس تمييزية انتهاكا لأحكام المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي يجب التقيد بها من طرف تركيا ووكلائها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال التي تبسط سيطرتها الفعلية على هذه المنطقة من سوريا. وإذا كانت هذه الممارسة التمييزية جزءا من جهود أخرى تبذلها تركيا على نطاق أوسع من أجل إجبار التجمعات الكردية على النزوح من المنطقة، فسوف يكون ذلك كفيلا بجعلها جريمة ضد الإنسانية.

وفي إدلب، استولت قوات هيئة تحرير الشام على عدد من العقارات والأراضي المملوكة للدروز.[٥٧] وفي تقرير صادر بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أنها لا تزال تستلم بلاغات حول مصادرة الممتلكات على أيدي عناصر من هيئة تحرير الشام خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما بين ١ كانون الثاني/ يناير، و٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢.

وعقب عملية الفرار من سجن غويران في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، أطلقت قسد بمساندة من قوات التحالف الدولية

عملية "مطرقة الشعوب" من أجل معاودة القبض على سجناء داعش الفارين. وقامت قسد في كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير بهدم أو تدمير نحو ١٤٠ منزلا في الحسكة وحدها بذريعة البحث عن الفارين من سجناء تنظيم داعش. وصحيح أن بعض الفارين قد لاذوا إلى منازل المدنيين للاختباء فيها، ولكن دمرت قسد أو أتلفت الكثير من المنازل من دون دليل يثبت وجود عناصر من داعش داخلها. ويذكر بعض السكان كيف تولى عناصر من قسد تفتيش منازلهم من دون أن يعثروا على أحد من المطلوبين، ولكنهم قاموا بهدم المنازل بالجرافات على أي حال. وداهمت الجرافات بعض المنازل واصحابُها لا يزالون داخلها في بعض الأحيان، ومن دون سابق إنذار. وفوجئ الكثير من أصحاب تلك المنازل بتضررها أو هدمها عقب عودتهم لاحقا بعد أن اضطُروا إلى الفرار آنفا، أو الإخلاء وفقا للأوامر الصادرة إليهم في حينه. وتكرر تقاعس قسد عن إشعارالسكان قُبَيل هدم منازلهم، ولم تعلن عن سياسة التعويض أو إعادة الإعمار أو توفير خيارات إيواء بديلة للمتضررين النازحين من سكان تلك المنازل.[٥٨]

وفيما يتعلق بأركان جريمة الحرب، يعرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم على الممتلكات العقارية بأنها "إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبمخالفة القانون وبطريقة عابثة".[٥٩] وقد يشكل إسراف قسد في هدم منازل المدنيين بحثا عن عناصر داعش الفارين جريمة حرب لا تبررها الضرورة العسكرية. كما تقتضي قواعد القانون الدولي الإنساني من الجهات الفاعلة أن تُتخذ جميع التدابير الاحتياطية الممكنة لتفادي إلحاق الضرر بالأعيان المدنية، والتحقق من أن الهدف له استخدام عسكري، وتحذير المدنيين مسبقا باحتمال وقوع هجوم وشيك قد يؤثر عليهم.[٦٠] وعلى الرغم من أن قسد قد أوعزت إلى بعض المدنيين بإخلاء المنازل، لكنها لم توجه تحذيرا مسبقا لجميع السكان قبل هدم الأهداف غير العسكرية. ولم تتول قسد إجراء عمليات بحث حسب الأصول قبل أن تعمد إلى هدم المنازل بالجرافات، وتسببت بإلحاق أضرار بالمنازل والممتلكات من دون أن تجد فيها مطلوبين، وعرضت أحيانا حياة المدنيين غير المقاتلين للخطر.[٦١]

وأخيرا، تشكل التصاريح الأمنية اللازمة للتنقل من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة وإليها حاجزا يحول دون وصول المدنيين إلى ممتلكاتهم. وغالبا ما يُحرم المعتقلون السابقون من الحصول على تصاريح أمنية، وهو ما يعني أيضا أنهم ممنوعون من الوصول إلى مناطق سكنهم السابقة وعقاراتهم إن وُجدت. وعليه، فإن السوريين الذين يُحرمون من الحصول على التصاريح الأمنية هم ضحايا لانتهاك الحق في السكن والأراضي والممتلكات بالإضافة إلى انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل.[٦٢]

الكبتاغون

اعتمدت الحكومة السورية بشكل كبير على المتحصلات الناجمة عن إنتاج مادة الكبتاغون ونقله، وهي مادة من الأمفيتامينات المنبهة بأنواع وأشكال مختلفة. وعلى الرغم من تنامي الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار بالكبتاغون، شُحنت كميات هائلة منها وغيرها من العقاقير المخدرة في عام ٢٠٢٢ كي تلبي الطلب الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصولا إلى المغرب حيث يمكن للمهربين من خلالها الولوج إلى أسواق غرب إفريقيا أيضا. وتُوظَّف متحصلات الاتجار بالكبتاغون بشكل مباشر في إدامة ثقافة الإفلات من العقاب التي تتيح للحكومة أن تسكت أصوات المعارضة الداخلية، واستمرار تجاهل الحقوق الأساسية للشعب السوري.

وعقب فتح الحدود بين الأردن وسوريا في ٢٠٢١،[٦٣] ارتفعت حدة تهريب المخدرات إلى الأردن في ٢٠٢٢، وتسببت بحدوث مناوشات واشتباكات مع محاولة قوات الأمن التصدي لعمليات التهريب المعقدة. وتظهر الحالات التي حرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على توثيقها تنامي المخاطر المحدقة بالمواطنين الأردنيين والسوريين العالقين في مرمى النيران جراء أعمال العنف في القرى الحدودية بين البلدين، وعلى طول دروب التهريب المعروفة. وزاد الاقتتال من مخاطر نزوح سوريين وأردنيين شهدوا على هدم منازلهم ومحالهم التجارية ومزارعهم أو تضررها كلما حصل تبادل لإطلاق النار بين السلطات والمهربين.[٦٤]

كما تم جر لبنان لينزلق بشكل أعمق في تجارة الكبتاغون مع تدهور الأوضاع المالية في البلاد، واضطرار الناس إلى اللجوء إلى وسائل غير مشروعة وخطرة لتلبية احتياجاتهم الأساسية كما حصل مع السوريين والأردنيين. وعلى الرغم من أن معظم عمليات إنتاج الكبتاغون تتم على الجانب السوري من الحدود، إلا أن ضلوع حزب الله في عمليات التهريب بشكل كبير حال دون إمكانية تدخل قوى الأمن في لبنان التي تفتقر لقدرات المنع والردع أصلا في هذ السياق.[٦٥]

وعموما، تركزت غالبية آثار تجارة الكبتاغون بشكل ملموس داخل سوريا حيث أتاحت عائداتها غير المشروعة للحكومة السورية أن تستمر في تمويل نفسها على الرغم من النقص المزمن في توفر العملات الأجنبية لديها. كما ساعد الاتجار بحبوب الكبتاغون عائلة الأسد على إدامة شبكات المحسوبية التي كانت مهمة لها كي تحافظ على موقعها في الحكومة والنظام.[٦٦] وتم توجيه متحصلات الاتجار بالمخدرات إلى كبار سماسرة السلطة من قبيل الشقيق الأصغر للرئيس وقائد الفرقة الرابعة النافذة، ماهر الأسد، الذي زُعم أن حصة وحدته من الأرباح تبلغ ٣٠٠ ألف دولار عن كل شحنة يتم تمريرها من المخدرات.[٦٧] وفي تقرير أعدته مجلة دير شبيغل الألمانية في ٢٠٢١، قدّر مُعدّو التقرير أن تجارة الكبتاغون تدر على الأسد وأعوانه عائدات تصل إلى ٥,٧ مليار دولار، ولعل الرقم ارتفع في عام ٢٠٢٢,[٦٨] ومقارنة بموازنة الدولة الرسمية في عام ٢٠٢٢ والبالغة ٥,٣ مليار دولار،[٦٩] فمن الواضح مدى قيمة موازنة الظل المتمثلة بمتحصلات الاتجار بالمخدرات. ولكن لا يمكن تجاهل تبعاتها من حيث تنامي أزمة الإدمان في الداخل السوري.[٧٠]

وعلى الدول التي تكافح الاتجار بالمخدرات أن تدرك التحديات الناجمة عن محاولة السيطرة على سوق سوداء ترعاها الدولة، حيث يقع هذا النوع من النشاط الاقتصادي خارج نطاق الضوابط التقليدية في السوق، وقد يتفاقم أثرها بفعل العقوبات التي تدفع بالجهات الفاعلة إلى الانخراط بشكل أكبر وأكثر عمقا في الأنشطة غير المشروعة. ولا يؤدي اعتراض شحنات المواد المخدرة وضبطها إلى إحداث التأثير المطلوب على نظام الأسد أو حكومته لأنه قد تلقى حصته من الأرباح من المهربين مقدما على الأرجح. وأصدر الكونغرس الأمريكي قانونا مؤخرا يدعو كيانات حكومية أمريكية مختلفة إلى رسم ملامح استراتيجية لمكافحة الاتجار بالكبتاغون في غضون ١٨٠ يوما، وهو ما يشير إلى انعدام الخيارات المتاحة على هذا الصعيد حاليا. ومع أن الرقابة على عمليات التسليم وضبط الشحنات عند وصولها إلى وجهتها النهائية، وبرامج التوعية وإعادة التأهيل والعلاج من الإدمان قد تحد من الطلب على المخدرات، إلّا أن هذه الجهود تنطوي على تكلفة باهظة، ولا يكون النجاح حليفها على الدوام.[٧١] ولكن لا تُعدم الدول بعض الخيارات المحدودة الأخرى المتاحة في ظل هذه التحديات من قَبيل الاستمرار في جمع المعلومات، وتدمير شبكات الاتجار، والحدّ من الطلب في السوق على المواد المخدرة التي تغذي النزاع في سوريا.

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

استمرت ممارسات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سوريا خلال عام ٢٠٢٢، ولم يتم إحراز تقدم يُذكر على الرغم من مزاعم الإصلاح من طرف الحكومة السورية. وتعرض السوريون للاعتقال التعسفي على أيدي جميع الجهات الفاعلة في النزاع، وظل مصير عشرات الآلاف منهم مجهولا حتى الساعة.[٧٢]

وشملت حزمة الإصلاحات المزعومة من طرف الحكومة السورية في سياق الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري سن قوانين ومراسيم جديدة متعلقة بالتعذيب في منشآت الاحتجاز والمعتقلات، والإفراج عن المعتقلين. وأعلنت الحكومة في آذار/ مارس تمرير القانون رقم ١٦ الذي يُفترض أنه يحاول أن يجعل السياسات الحكومية أكثر اتساقا مع الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب من خلال تجريم فعل التعذيب نفسه. ولكن لم يضمن القانون رقم ١٦ لعام ٢٠٢٢ حق جبر الضرر والإنصاف لضحايا التعذيب سابقا، ولم

ينص على استحداث آليات فعالة لإنفاذ أحكامه بما يحول دون تكرار الفعل.[٧٣] وعلى سبيل المثال، لم ترد في نص القانون مواد أو أحكام تتيح للمراقبين المستقلين الدخول إلى مرافق الاعتقال الحكومية التي ينتشر التعذيب فيها بشكل منهجي يفضي إلى حصول وفيات كثيرة في صفوف المعتقلين. وأصدرت الحكومة السورية بعد شهر واحد المرسوم الرئاسي رقم ٧ الذي ينص على منح عفو عام لكل من جرى اعتقاله بعد عام ٢٠١١ بتهم تتعلق بالإرهاب. وأعقب صدور المرسوم عمليات الإفراج عن بضع مئات من معتقلي سجن صيدنايا بشكل فوضوي ومتحيّز أوائل أيار/ مايو الماضي، ولكن لم يتم الإفراج عن مجموعات أخرى عقب ذلك التاريخ.[٧٤] وفي ظل غياب آلية رسمية لتنسيق عمليات الإفراج، وتوفير المعلومات المتعلقة بالمعتقلين أو التحقيق في أماكن وجودهم، سيظل ذوو المعتقلين والمفقودين وعائلاتهم يترقبون بيأس الحصول على أي معلومة عن مصير أبنائهم وأماكن وجودهم.

وعلى الرغم من فشل هذه السياسات في التصدي بشكل كافٍ لمشكلة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، زعمت الحكومة السورية كاذبة أن هذه السياسات هي عبارة عن إصلاحات قامت بها، وذلك كي تسرع من عملية التطبيع الديبلوماسي مع حكومات أخرى من بلدان المنطقة، وتحول الأنظار في الوقت نفسه عما تم توثيقه حينها من مذبحة حي التضامن التي وقعت في نيسان/ إبريل ٢٠١٣. وجدد ظهور أدلة على المجزرة التي ارتُكبت لفت الأنظار إلى مسألة مصير ومكان وجود الأشخاص الذين اختفوا على أيدي قوات الحكومة أثناء النزاع. كما ظل كبار مسؤولي النظام ضالعين في ممارسة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري على نطاق واسع. وتُظهر أدلة توثيقية جديدة كُشف النقاب عنها في ٢٠٢٢ من خلال رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا وجود روابط وثيقة بين المسؤولين رفيعي المستوى وإدارة منشآت الاحتجاز والمعتقلات، بالإضافة إلى بيان كيف أقدمت الحكومة السورية على مصادرة عقارات وأصول بقيمة ١,٥ مليار دولار تعود ملكيتها للمعتقلين من خلال وسائل قضائية وأخرى تقع خارج نطاق القضاء.[٧٥]

كما انخرطت أطراف النزاع السوري الأخرى في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في عمليات اعتقال تعسفي بشكل منتظم في عام ٢٠٢٢، وإن كانت هذه الممارسة تتم على نطاق أضيق مقارنة بحجم انتشار الممارسة في مناطق النظام. وخلص تقرير من إعداد لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى أن مديرية الأمن العام في إدلب الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام قد أقدمت على اعتقال صحفيين وناشطين مدنيين بشكل تعسفي، وحرمتهم من حقهم في التمثيل القانوني والحصول على الرعاية الطبية. وأما المؤسسات التابعة لهيئة تحرير الشام والمعنية بإعلام عائلات الضحايا عن مصير ومكان وجود أبنائها المعتقلين فلم تستجب لأي مناشدات بهذا الخصوص.[٧٦] وبالنسبة للمناطق الواقعة تحت سيطرة تركيا في شمال سوريا، أقدمت فصائل داخل الجيش الوطني على اعتقال مدنيين بشكل تعسفي (لا سيما من ذوي الأصول الكردية) وقامت بتعذيبهم، واغتصابهم، ومارست غير ذلك من أشكال المعاملة القاسية بحقهم. كما وردت تقارير تحدثت عن حصول وفيات بين المعتقلين في سجون الجيش الوطني. كما قد ترقى تلك الاعتقالات إلى مصافّ الاختفاء القسري نظرا لعدم تزويد عائلات المعتقلين بأي معلومات عن ذويها.[٧٧]

وفي مناطق شمال شرق سوريا، تزايد اعتماد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على ممارسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين كأداة من أجل إسكات أصوات المعارضين السياسيين، أو كجزء من حملات التجنيد.[٧٨] وأبلغ منسقو

العنوان: بلا عنوان

الرسام: أبو مالك الشامي

أصدرت الحكومة السورية مرسوما في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ بمنح عفو عام عن جرائم الإرهاب المرتكبة قبل صدور المرسوم. وجرى بالمحصلة الإفراج عن مئات المعتقلين من بعض أسوأ سجون سوريا لا سيما سجن صيدنايا العسكري. ووجد الكثير من المعتقلين أنفسهم مشردين عقب الإفراج عنهم بعد أن دُمرت منازلهم وهُجرت الأحياء التي كانوا يقطنون فيها. ويُظهر الرسم من إعداد رسام الكاريكاتير أبو مالك الشامي الواقع الأليم الذي ينتظر المعتقلين السابقين عند محاولتهم معاودة الاندماج في العالم الخارجي فضلا عن معاناة الأسر وهي تبحث عن ذويها المفقودين في غياهب المعتقلات السورية.

عمليات التوثيق التي يتولى المركز السوري للعدالة والمساءلة إجراءها عن حصول زيادة ملموسة في عدد المداهمات التي تشنها قسد لمنازل المواطنين، واختطاف الذكور، وفيهم الأطفال، عند مرورهم بنقاط التفتيش أو الحواجز العسكرية بزعم تجنيد المزيد من العناصر من أجل مواجهة غزو تركي محتمل للمنطقة، أو بزعم وجود صلات لهؤلاء مع تنظيم داعش. واستمرت قسد في الأثناء بممارسة اعتقال المنتسبين إلى داعش وأقاربهم على نطاق واسع. ولا يزال عشرات الآلاف من الأطفال والنساء الذين يُزعم ارتباطهم بعناصر داعش محتجزين تعسفا في مخيمي الهول وروج، وقد يكون بينهم بضعة آلاف من المدنيين الذين يعتبرون في عداد المفقودين إبان حكم داعش للمنطقة. كما اعتقلت قسد في أكثر من ٢٠ سجنا ما لا يقل عن ١٠ آلاف معتقل يُشتبه بانتمائهم لتنظيم داعش، وكان نحو ألف منهم قُصّرا لحظة اعتقالهم.[٧٩] وكشف الهجوم الذي شنه التنظيم في شباط/ فبراير على سجن تابع لقسد في الحسكة عن أوجه القصور الأمنية والإنسانية والعدلية التي تعتري نظام السجون التابعة لقسد، وهو ما يستدعي وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع الموضوع من طرف أعضاء التحالف الدولي لهزيمة داعش.[٨٠]

العنوان: لن ننساكم
الفنانون: أنيس صالح حمدون، وعزيز الأسمر، وسلام حامد

"لن ننساكم
معتقلونا ليسوا مجرد أرقام
المعتقلون هم جرحنا النازف"

رسم الفنانون الثلاثة هذه الجدارية في اعزاز الواقعة شمال غرب سوريا على مقربة من حلب، وذلك تعبيرا عن تضامنهم مع عائلات معتقلي اعزاز.

اللاجئون والعودة القسرية

تجددت في ٢٠٢٢ أخطار إجبار اللاجئين السوريين على العودة إلى سوريا قسرا، أو نقلهم إلى بلد ثالث غير آمن بالنسبة لهم. وتسببت الحرب في أوكرانيا بموجة لجوء أوكرانية عمت أرجاء القارة الأوروبية، وأصبحت تداعيات الحرب الاقتصادية وجائحة كوفيد-١٩ ملموسة وكبيرة في البلدان المضيفة للاجئين. ودفعت تلك العوامل عددا من البلدان المضيفة إلى البحث عن سبل لخفض المساعدات التي تقدمها للاجئين السوريين، أو إجبارهم على مغادرة أراضيها. وبالمحصلة، أصبح اللاجئون السوريون في الشرق الأوسط وأوروبا عرضة للإعادة القسرية أو غير القانونية إلى بلد قد يتعرضون فيه لمزيد من الاضطهاد.

وقامت المملكة المتحدة، والنمسا، والدنمارك، والسويد بعدة محاولات لتوكيل بلدان ثالثة وتلزيم المسؤولية عن اللاجئين إليها. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، وضعت المملكة المتحدة خططا لترحيل ١٥ سوريا بموجب أحكام قانون الجنسية والحدود، واتفاق الشراكة بين رواندا والمملكة المتحدة المعني بطلب اللجوء.[٨١] وأُبرم برنامج الشراكة في وقت سابق من العام، وصُمم بحيث ينقل عبء استضافة اللاجئين عن كاهل المملكة المتحدة ويحوله إلى دولة أخرى. وجرى وقف تنفيذ عمليات الترحيل المزمعة وفقا لذلك البرنامج في اللحظة الأخيرة بموجب أمر صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،[٨٢] ولكن لم تتوقف المملكة المتحدة عن البحث عن فرص أخرى ممكنة تتيح لها إرسال السوريين إلى بلد ثالث. وفي كانون الأول/ ديسمبر، قضت محكمة لندن العليا بأن ترحيل اللاجئين إلى بلد ثالث يُعد إجراءً قانونيا.[٨٣] ولكن لا تزال هناك الكثير من بواعث القلق الحقوقية التي تساور الكثير من منتقدي هذه السياسة لا سيما وأن تلزيم المسؤولية لطرف ثالث يهدد سلامة السوريين في بلدان أخرى من قبيل رواندا وتركيا نظرا لافتقارهما لآليات حماية تحول دون ترحيل السوريين قسرا إلى سوريا. ولا يزال تلزيم المسؤولية إلى بلدان ثالثة خيارا مطروحا على صعيد سياسة التعامل مع اللاجئين عند الكثير من البلدان من قَبيل النمسا والدنمارك.

ومارست الدانمارك ضغوطا على السوريين كي يعودوا إلى سوريا، أو البقاء محتجزين إلى أجل غير مسمى في أحد مراكز الاحتجاز الحكومية.[٨٤] وأرسلت الحكومة الدانماركية خطابات رسمية إلى الأطفال السوريين على مقاعد الدراسة

في الدانمارك توجه فيها تهديدا لهم ولأولياء أمورهم من أجل حملهم على مغادرة البلاد.[٨٥] وعقب الموجة الجديدة من اللاجئين الأوكرانيين، سارعت البلدان الأوروبية لا سيما الدانمارك والسويد إلى سحب أموال المساعدات المعدة للإرسال إلى الخارج، وأعادت توجيهها لتمويل جهود استضافة اللاجئين محليا، وجاءت هذه الخطوة على حساب لاجئين آخرين من غير الأوكرانيين، ومارست حكومتا البلدين ضغوطا على السوريين تحديدا كي يسرعوا بالعودة إلى سوريا قبل أن تصبح الظروف مواتية. وسحبت الدنمارك نحو ٥٠ مليون كرونا دانماركية من مخصصات مساعدة السوريين، بينما عمدت السويد إلى سحب نحو ٤,٥ مليار كرون سويدي من ميزانيتها الخاصة بالمساعدات الخارجية.[٨٦]

كما تعرض السوريون في تركيا ولبنان لضغوط من أجل حملهم على العودة إلى سوريا بشكل سابق لأوانه قبل استقرار الأوضاع. وفي ٢٠٢٢، تصاعدت حدة التوتر والعصبية تجاه السوريين في تركيا مع تركيز السياسيين أثناء حملاتهم الانتخابية على موضوع إعادة السوريين إلى بلدهم، فضلا عن أن التباطؤ الاقتصادي قد ساهم في خلق تصور خاطئ مفاده أن السوريين قد زاحموا الأتراك في وظائفهم. وأفضت تلك التجاذبات والأوضاع المتوترة إلى اندلاع أعمال عنف تسببت بمقتل شاب سوري يبلغ من العمر ٢٢ عاما في إسطنبول.[٨٧] ووثقت منظمة هيومان رايتس ووتش حالات بين شباط/ فبراير وتموز/ يوليو ٢٠٢٢ شهدت قيام السلطات التركية باعتقال مئات الرجال والصبية السوريين وترحيلهم إلى سوريا. وزعم عدد من الرجال أنهم أُجبروا على التوقيع على أوراق رسمية تثبت رغبتهم بالعودة إلى سوريا طوعيا، وذلك عقب التهديد بالضرب إذا لم يمتثلوا.[٨٨] وتحقق المركز السوري للعدالة والمساءلة بشكل مستقل من حصول سوء المعاملة وحالات العودة القسرية من خلال توثيق التفاصيل وإجراء المقابلات مع أصحابها. وعقب زلزال شباط / فبراير ٢٠٢٣، يواجه العديد من السوريين في تركيا تزايدًا في انعدام الأمن بعدما فقدوا منازلهم. كما أعلن لبنان عن خطة لترحيل آلاف السوريين شهريا بشكل طوعي. وجرت أولى جولات تلك العملية في تشرين الأول/ أكتوبر وسط انتقادات دولية أشارت إلى أن المسؤولين اللبنانيين قد أرغموا السوريين على العودة إلى بلادهم.[٨٩] وجاءت عمليات العودة القسرية تلك عقب سنوات من حرمان السوريين في لبنان من التمتع بصفة اللجوء والحصول على الخدمات ذات الصلة، الأمر الذي فاقم من التحديات التي تعترض سبيل السوريين جراء الأزمة الاقتصادية أصلا. وفي ظل ذلك السياق، أصبح السوريون عرضة لمخاطر وتبعات انعدام الأمن لهم في لبنان وداخل سوريا. ولعل غياب أشكال الحماية لهم في لبنان، وخطورة الأوضاع في سوريا وغياب السلامة في الداخل يدفعان الجميع إلى التساؤل والتشكيك بما إذا كانت عمليات العودة طوعية فعلا أم لا.

العنوان: بلا عنوان

الفنان: مهند عرابي

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، انطلق أحد القوارب الذي يقل لاجئين ومهاجرين من سوريا، ولبنان، وفلسطين من سواحل لبنان باتجاه جزيرة قبرص. وانقلب القارب جراء عطل فني قبالة سواحل طرطوس، وتسبب بغرق ٨٨ شخصا. وترسم لوحة مهند عرابي نساء وأطفالا على متن القارب وقد خاطروا بحياتهم بغية الوصول إلى بر الأمان. وقوبلت مأساتهم ووفاتهم بلامبالاة من طرف السلطات اللبنانية التي تقاعست عن كبح جماح مسار الهجرة الجديد عبر المياه الإقليمية للبنان. وعلى الرغم من كل ما يتربص باللاجئين والمهاجرين من مخاطر في عرض البحر، لن يتوانى هؤلاء عن خوض غمار الرحلة الخطيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتجاه السواحل الأوروبية طالما ظلت أوضاع بلدانهم هشة وخطرة.

مدنيون ينتظرون الخبز في غمرة أزمة الغذاء المستمرة © صوت العاصمة

جهود العدالة

جهود العدالة

الولاية القضائية العالمية

يتيح مبدأ الولاية القضائية العالمية للدول أن تلاحق الأجانب من مرتكبي الجرائم خارج أراضيها بحق ضحايا أجانب أيضا.[٩٠] وتُعد الولاية القضائية العالمية السبيل الوحيد المتاح حاليا لملاحقة الجناة المزعومين ومقاضاتهم على ما ارتكبوه من جرائم مروعة في سوريا، وذلك في ضوء غياب آلية دولية لإقامة العدل في هذا السياق.[٩١]

وفي ٢٠٢٢، وصل عدد القضايا المنظورة أو المفصول بها بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية إلى ٦٠ قضية على خلفية جرائم مرتكبة في سوريا، وصدرت أحكام قطعية في بعضها. وكانت ألمانيا مسرحا لأكبر عدد من هذه القضايا، وواكب ذلك ارتفاع في عدد القضايا التي تم تحريكها على أساس مماثل في السويد، وفرنسا، وهولندا. وشملت التهم المسندة إلى المتهمين في هذه القضايا ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية (انظر الملحق ٢).

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، انتهت محاكمة أنور رسلان في مدينة كوبلنتس بألمانيا، وشكلت هذه المحاكمة علامة فارقة في هذا السياق حيث أدانت المحكمة المتهم الرئيسي في هذه القضية وحكمت عليه بالسجن المؤبد أو ١٥ سنة.[٩٢] وشملت المحاكمة مسؤولا حكوميا سوريا ثبت تواطؤه في تعذيب المعتقلين في فرع المخابرات العسكرية رقم ٢٥١. وامتدت المحاكمة على مدار ١١٠ جلسات خلال سنتين تقريبا. وأُدين أنور رسلان في نهاية المطاف بارتكاب ٢٧ جريمة قتل بالإضافة إلى ارتكاب ٤٠٠٠ حالة تعذيب وحرمان من الحرية.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، بدأت إجراءات النظر في قضية أخرى في مدينة فرانكفورت بألمانيا، وتتعلق بطبيب سوري متهم بتعذيب مرضاه في مشفى عسكري في سوريا. وتتميز القضية المرفوعة ضد علاء م. بقلة عدد المدّعين والشهود من الناجين مقارنة بالقضية المرفوعة ضد أنور رسلان، وشهدت عقد ٤٨ جلسة في ٢٠٢٢. ومن المقدر أن تستمر المحاكمة لعامين جراء تعقيدات التعامل مع الجرائم الدولية، وتراكم القضايا في المحكمة التي تنظر في هذه القضية على وجه التحديد.[٩٣]

لا يشترط القانون الألماني تدوين محاضر جلسات المحاكمات حرفيا. وحرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على مراقبة كل جلسة من جلسات محاكمة أنور رسلان، وأعد ملاحظات مفصلة باللغتين العربية والإنجليزية شكلت سجلا تاريخيا موثقا لوقائع المحاكمة. وفي ٢٠٢٢، شرع المركز بمراقبة محاكمة علاء م.، ويتابع نشر ملخصات جلسات هذه المحاكمة أيضا.

وعقب اختتام مجريات محاكمة أنور رسلان، حرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على مراجعة ما يربو على ١٥٠٠ صفحة من سجلات ومحاضر جلسات المحاكمة، وفحص الاتجاهات العامة والتحديات التي برزت إبان المحاكمة. وخلص المركز في تقريره المعنون "بين اليأس والأمل" إلى أن المحاكمة شكلت خطوة مهمة على طريق تحقيق العدالة والمساءلة، وعُدّت فرصة قيمة لاستقاء الدروس من أجل المحاكمات القادمة التي قد تتم وفقا لمبدأ الولاية القضائية العالمية.[٩٩] كما أوصى المركز على وجه التحديد بأن تحسن المحاكم من منظومة تواصلها مع الرأي العام، وتوفر ما يكفي من خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للشهود، بالإضافة إلى ضرورة نظر الدول في إمكانية إنشاء محكمة ابتدائية مركزية تُعنى بجميع القضايا وفقا لمبدأ الولاية القضائية العالمية وذلك من باب توحيد جميع الدروس المستفادة والمستخلصة من هذه التجربة ضمن مستودع مركزي.

كما تم تحريك عدد من القضايا ضد نساء انضممن لصفوف تنظيم داعش في سوريا. وفي شباط/ فبراير، أُعيدت خمس هولنديات إلى بلدهن من مخيم روج في سوريا، وجرى اعتقالهن بتهم تتعلق بالإرهاب. وكن مقيمات رفقة أطفالهن في ظروف غير إنسانية، ووُضع أطفالهن تحت وصاية الدولة بمجرد وصولهن الأراضي الهولندية.[٩٤] وفي آذار/ مارس، أدانت محكمة سويدية امرأة سويدية بتهمة ارتكاب جريمة حرب وتجنيد ابنها الطفل للقتال في صفوف داعش في سوريا حيث قضى نحبه هناك لاحقا.[٩٥]

وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، بدأت في برلين محاكمة موفق د. في قضية ارتكاب جريمة حرب، حيث كان عضوا في حركة فلسطين حرة في مخيم اليرموك الواقع على أطراف دمشق، واتُهم بإلقاء قنبلة يدوية على حشد من المدنيين كانوا ينتظرون في طابور للحصول على الطعام.[٩٦]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت وزارة العدل الأمريكية التوصل إلى اتفاق مع شركة لافارج للأسمنت (والتي وُضعت تحت إدارة شركة هولسيم كورب) عقب أن أقرت الشركة بارتكاب التهمة الجنائية المسندة إليها جراء تقديمها الدعم المادي لتنظيم داعش، ووافقت على دفع الغرامات، والتخلي عن مبلغ قدره ٧٧٨ مليون دولار أمريكي.[٩٧] وكانت شركة لافارج قد أودعت دفعات ضمان لدى التنظيم وجبهة النصرة كي تحتفظ بإمكانية الوصول إلى مصنعها في الرقة، وفي مقابل السماح لشاحنات تابعة لها لا تحمل علامة الشركة بالتنقل بكل حرية بين نقاط التفتيش والحواجز العسكرية التابعة للتنظيم. كما أبرمت لافارج اتفاقا لتقاسم الأرباح مع داعش، وفرض التنظيم بموجب الاتفاق ضريبة على إحدى الشركات التركية المنافسة في مجال صناعة الإسمنت.[٩٨] وتُعد هذه القضية إنجازا مهما على صعيد المسؤولية الجنائية للشركات.

وتشمل باقي التحديات التي تعترض سبيل وحدات التحقيق في جرائم الحرب تحديد هوية الشهود السوريين الذين لا يمكن الاستغناء عن مشاركتهم من أجل السير بإجراءات الملاحقة الجنائية، فضلا عن عدم قدرة تلك الوحدات على إجراء تحقيقات داخل سوريا. وعلى هذا الصعيد، اعتمدت تلك الوحدات بشكل كبير على المجتمع المدني السوري الذي تمتلك منظماته صلات ومعارف داخل سوريا، ومع الجاليات السورية في الشتات بالإضافة إلى ما تجمعه من علاقات مع الآلية الدولية المستقلة والمحايدة.

ملاحقة المرتبطين بتنظيم داعش

شكلت ملاحقة آلاف العناصر السابقين في تنظيم داعش من ذكور وإناث شاركوا في النزاع في سوريا تحديات للسلطات المحلية والدول الأجنبية، مع عدم وضوح سبل المضي قدما بهذا الخصوص. وتعاني الدول على صعيد بلورة خطة شاملة لإدارة عملية عودة المقاتلين الأجانب، وتفتقر السلطات المحلية للموارد والقدرات اللازمة لملاحقة المقاتلين السوريين ومقاضاتهم جنائيا، وهو ما أدى إلى بقاء الآلاف محتجزين في عهدة قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، قُدر وجود ١٠ آلاف مقاتل في عهدة قسد في مناطق شمال شرق سوريا منهم ٣ آلاف مقاتل عراقي، وألفا مقاتل من خارج سوريا والعراق.[١٠٠] وعليه، فلقد تُركت سلطات الإدارة الذاتية وقسد كي تتوليا التعامل مع أكبر تجمع للإرهابيين في العالم على الرغم من محدودية الموارد والتدريب المتوفر بحوزتهما. ويُحتجز المعتقلون في زنازين مكتظة داخل سجون أُنشئت على عجل تعاني من قلة المخصصات، أو عدم مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وثمة مئات من الأطفال بين المعتقلين، وثمة بينهم من لم يتجاوز سن الـ ١٢ عاما بعد.[١٠١] وظلت معظم القضايا جامدة دون تحريك على الرغم من محاكمة بعض السوريين أو إخلاء سبيلهم عقب جهود وساطات عشائرية. وعلاوة على ذلك، لا تملك سلطات الإدارة الذاتية الإطار القانوني أو الموارد اللازمة لمحاكمة المقاتلين الأجانب المحتجزين في عهدتها. كما تجاهلت الدول المناشدات التي أطلقتها سلطات الإدارة

وفي جميع الإجراءات الخاصة بالمحاكمات الجارية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، يستحضر الناجون ذكريات تجاربهم الصادمة والمؤلمة التي مروا بها في معرض ارتكاب جرائم دولية خطيرة بحقهم. ومن شأن عملية استحضار تلك الذكريات أن تتسبب بتكرار الشعور بالصدمة لصاحبها بما يؤثر سلبا على صحته النفسية والبدنية. وعلى الرغم من هذه المخاطرة، لا يعلم الكثير من الناجين شيئا عن حقهم في الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي أثناء المرافعات في بعض البلدان. ونشر المركز في ٢٠٢٢ **نشرة معلومات** موجهة للناجين السوريين من الجرائم المروعة، وذلك كي توفر لهم إرشادات حول خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والصحة العقلية المتاحة في ألمانيا وهولندا. وتوضح نشرات المعلومات تفاصيل الجهات الحكومية وغير الحكومية التي بوسعها أن توفر خدمات مراعية للخصوصية الثقافية للسوريين باللغة العربية، وتقترح نصائح حول كيفية التعامل مع المنظومة الإدارية لنظام الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في سياق منظومة العدالة الجنائية.

الذاتية وقسد بخصوص إعادة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية التي تَعدّهم تهديدا لأمنها القومي. وكان جل العائدين الذين تمت مقاضاتهم جنائيا في بلدانهم من النساء والأطفال، وجرى تصنيفهم على أنهم يشكلون خطرا أقل من نظرائهم الرجال.[١٠٢]
[انظر الخريطة - الصفحة ٢٩]

وتشكل البوسنة والهرسك، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا الشمالية استثناءً لهذا الاتجاه العام السائد بين الدول. وتمت حتى حزيران/ يونيو ٢٠٢٢ إعادة ٢٤ بالغا إلى أوطانهم في منطقة غربي البلقان، وتمت مقاضاتهم وفقا لأحكام قوانين مكافحة الإرهاب فيها.[١٠٣] وبلغ متوسط فترات أحكام السجن الصادرة بحقهم حوالي ٣,٤ سنة في البوسنة والهرسك، و٤ سنوات في كوسوفو، و٦,٤ سنوات في مقدونيا.[١٠٤] ولعل الجهود التي بذلتها هذه البلدان تصلح لأن تكون مثالا يُحتذى لباقي الدول كي تضع خططا عملية تحكم عملية إعادة المقاتلين إلى أوطانهم ومقاضاتهم وفق ضوابط معينة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعاد العراق المزيد من مواطنيه في ٢٠٢٢، ووصل إجمالي عدد العراقيين العائدين إلى ٤ آلاف عائد منذ ٢٠١٩.[١٠٥] ولكن لا يزال ٢٧,٣٠٠ عراقي محتجزين في مخيمي الهول وروج علاوة على ٣ آلاف آخرين لا يزالون محتجزين في منشآت الاحتجاز التابعة لقسد.[١٠٦] كما تعرض العائدون المعتقلون لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في السجون العراقية كالتعذيب. كما لم يبادر العراق بعد إلى تعديل قانون العقوبات النافذ كي يتيح مقاضاة الأشخاص بتهمة ارتكاب جرائم دولية خطيرة على الرغم من إعداد مسودة لقانون بهذا الخصوص.

كما لاحقت الولايات المتحدة قضائيا مقاتلين سابقين في داعش، من ضمنها ملاحقة اثنين من مجموعة بيتلز داعش حكم عليهما بالسجن المؤبد بجريمة احتجاز رهائن أدت إلى مقتل مواطنين أمريكيين، وبريطانيين، ويابانيين.[١٠٧] وفي أيار/ مايو، أدانت إحدى المحاكم الاتحادية في نيويورك ميرساد كانديتش عقب تسليمه من سراييفو بتهمة تقديم مساعدة مادية لداعش اشتملت على تقديم المساعدة في واقعتين أفضتا إلى مقتل الضحيتين.[١٠٨] وقاتل كانديتش في سوريا إلى جانب بيتلز داعش بالقرب من مدينة حلب،[١٠٩] وكان مسؤولا عن تجنيد مقاتلين أجانب، والاتجار بهم، وتأمين السلاح، والمعدات العسكرية، والخرائط، والأموال، والهويات المزورة لمقاتلي داعش. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جريمتين أفضتا إلى مقتل الضحايا، والسجن ٢٤ سنة عقب إدانته بارتكاب باقي التهم الأربع.

ومع أن الكثير من المقاتلين الأجانب البالغين قد تفادوا الملاحقة الجنائية في بلدانهم الأصلية، كانت الدول أكثر قبولا لفكرة إعادة الأطفال إلى بلدانهم وفيهم الذين تورطوا في ارتكاب جرائم دولية خطيرة. وعليه، ظل محور النقاش هذا العام يتمثل في مسألة إمكانية مقاضاة الأطفال الجناة بالإضافة إلى ملاحقة البالغين الذين ارتكبوا جرائم دولية خطيرة في سوريا عندما كانوا أطفالا. وثمة قضية ذات صلة تبرز في هذا السياق، وهي قضية منظورة أمام إحدى المحاكم الإقليمية العليا في ألمانيا. وفي أيار/ مايو ٢٠٢٢، أدانت المحكمة ليونورا ميسينغ البالغة من العمر ٢٢ عاما بتهمة الانضمام إلى منظمة إرهابية، وأصدرت عليها حكما بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ عقب أن تعهدت بأن تعاود هي وأطفالها الاندماج في المجتمع الألماني.[١١٠] وحظيت قضيتها بالكثير من التمحيص والاهتمام لا سيما مع تساؤل المعلقين الألمان عن السبب الذي دفع فتاة مراهقة اعتادت أن تعد مقاطع فيديو لتعليم طرق وضع المكياج إلى الانضمام لصفوف داعش وهي في سن ١٥ عاما.

وبغية مساعدة السلطات في تبسيط التعقيدات المتعلقة بملاحقة الأطفال الجناة، أعد المركز السوري للعدالة والمساءلة تقريرا موجزا في أيلول/ سبتمبر،[111] وأشار فيه إلى أهمية جهود تحقيق المساءلة من أجل تحقيق العدالة بالنيابة عن الناجين وبصرف النظر عن سن الجاني، أو نوعه الاجتماعي، أو الظروف والملابسات التي تعرض لها وقت ارتكاب الجريمة. ولكن تختلف جهود محاسبة شخص على أفعاله من حالة إلى أخرى بالنظر إلى وضع الضحية، وطبيعة الجريمة المرتكبة، واتساع قاعدة الضحايا المرتبطين بالجريمة.

التحقيقات المتعلقة بالمفقودين

شكل البحث عن عشرات الآلاف من المفقودين أثناء النزاع السوري محور الجهود التي بُذلت من أجل العدالة في ٢٠٢٢. وعقب ترقب كبير، نشر مكتب الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا في آب/ أغسطس يورد تفاصيل بشأن مقترح إنشاء مؤسسة أممية تُعنى بالبحث عن المفقودين داخل سوريا.[112] وجاء التقرير المذكور نتاجا لجهود سنوات من المناصرة وكسب التأييد التي بذلتها العائلات السورية ومؤسسات المجتمع المدني.[113] ولاقى التقرير ترحيبا من بعض العائلات، وطالب المركز السوري للعدالة والمساءلة وتحالف من

منظمات المجتمع المدني السورية برد أكثر رصانة للتعامل مع هذه الأزمة. ولن تقود التحقيقات في مصير المفقودين داخل المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الحكومة إلى إحراز تقدم ملموس ما لم يُسمح للمحققين بدخول السجون وزيارة المقابر داخل سوريا. ولا تزال أهم خطوة ينبغي تحقيقها في سياق معرفة مصير المفقودين هي تأمين تعاون الحكومة السورية بهذا الخصوص بصفتها الجهة المسؤولة عن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء القسري. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يشارك في عمليات البحث عن المفقودين، فعلى الدول أن تكرس إرادة سياسية مستمرة تكفل تحقيق مثل هذا النوع من التعاون.

وفي الأثناء، أوقف المركز السوري للعدالة والمساءلة وشريكه فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري[114] الذي يعمل داخل مناطق الإدارة الذاتية عمليات فتح المقابر حرصا على حفظ الأدلة وعدم التسبب بإتلافها،[115] وشرع بتطبيق استراتيجيات مبتكرة في التحقيق بمصير الذين فُقدوا على أيدي تنظيم داعش.

وسعى المركز والفريق إلى فهم آلية عمل منظومة مراكز الاحتجاز لدى داعش عن طريق جمع المعلومات من العائلات، والشهود، والناجين، والمقابر الجماعية، كما سعى إلى محاولة التنبؤ بتحركات بعض المحتجزين وأماكن وجودهم المحتملة. وأصدر المركز تقريرا في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ بعنوان **"إحياء الأمل"**[116] يوفر نبذة عن استراتيجية المركز التحقيقية في هذا السياق فضلا عن كشف تفاصيل نظام الاعتقال لدى داعش. وطبق المركز والفريق هذه الاستراتيجية من أجل إحراز تقدم ملموس عن طريق الربط بين تفاصيل توثيقية تربط مواقع مقابر بعينها بمراكز احتجاز محددة من أجل مساندة أي جهود مستقبلية للتعرف على هوية الضحايا. كما وسع المركز والفريق من الرقعة الجغرافية التي يغطيها هذا العمل في ٢٠٢٢. وضاعف المركز السوري للعدالة والمساءلة من **جهوده على صعيد** التوثيق كي تشمل المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش في إدلب وحلب،[117] وشرع في التعاون مع شركاء في العراق للبحث عن مفقودين من المحتمل أن يكون قد جرى نقلهم عبر الحدود بين سوريا والعراق. وافتتح فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري مكتبا جديدا في دير الزور، ويعكف حاليا على توثيق مواقع مقابر والأشخاص المفقودين هناك.

ومع أن العمل الميداني يشكل صلب عمل التحقيقات في مصير المفقودين، حرص المركز السوري على توسيع نطاق أدواته التحقيقية الأخرى توخيا لانتهاز كل فرصة تسنح من أجل تحقيق تقدم على هذا الصعيد. وبدأ الفريق باستخدام الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية من أجل تحديد مواقع المقابر وتواريخ حفرها،[118] وأطلق تحقيقات باستخدام المصادر المفتوحة من خلال قاعدة البيانات المتوفرة لديه، وتابع مجريات محاكمات الجناة من عناصر داعش كي يجمع معلومات لها صلة بملف الأشخاص المفقودين.

ويُعد التقدم على هذا الصعيد في مناطق الإدارة الذاتية أمرا مهما، ولكن لا بد من إطلاق تحقيقات وافية تشمل البلد برمته من أجل تحديد مصير المفقودين في سوريا، وذلك من أجل تلبية مطالب الأهالي المشروعة في معرفة مصير أحبتهم وذويهم.

فرصٌ ضائعة

في ربيع وصيف عام ٢٠٢٢، حرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على متابعة محاكمة ألكساندا كوتي، والشفيع الشيخ، وهما من عناصر ما يُعرف بخلية "بيتلز" داعش، وحرص من خلالها على جمع معلومات مستفيضة بشأن مواقع مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم داعش لما لها من أهمية في سياق التحقيقات المتعلقة بمعرفة مصير المفقودين. وبالإضافة إلى جمع المعلومات المتاحة عبر جلسات المحاكمة العامة، أجرى المركز مقابلات مع الرهائن الناجين، كما أجرى مقابلة مع ألكسندا كوتي بمساعدة من السلطات المعنية. ونشر المركز نتائج هذه الجهود في سياق تقريره المعنون **"فرص ضائعة: التوفيق بين ملاحقة داعش قضائيا والبحث عن الأشخاص المفقودين في سوريا"**. وعلى الرغم من الفرص السانحة لمحاسبة الجناة من عناصر تنظيم داعش، لا تزال الكثير من السلطات القضائية مترددة مع الأسف في التعاون مع جهات التحقيق في مصير المفقودين، وهو ما أدى إلى ضياع معلومات جد حيوية في هذا السياق.

العقوبات

استمرت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وحلفاؤهما في فرض عقوبات واسعة على الحكومة السورية وبعض الأطراف الأخرى في النزاع. وحاولت تلك العقوبات أن تحد من قدرة الحكومة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة على ارتكاب جرائم خطيرة، وذلك عن طريق تقليص مواردها المالية. ولكن أخفقت العقوبات حتى تاريخه في كبح جماح الحكومة السورية، وأدت إلى تبعات غير مقصودة طالت المدنيين الذين يعانون من انعكاسات الأزمة الاقتصادية الطاحنة.[١١٩]

ووفقا للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، يعيش ٩٠٪ من السوريين في حالة فقر بينما يعاني ١٢ مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي، وشح خطير في المياه والكهرباء والوقود والمستلزمات الطبية.[١٢٠] وتُعد هذه الأزمة نتاجا للكثير من العوامل لا سيما الإرث الثقيل الذي خلفته عشر سنوات من النزاع، وسوء إدارة الحكومة السورية للأوضاع واستشراء الفساد، وتراجع الدعم الاقتصادي الذي تقدمه روسيا، وتراجع واردات القمح من أوكرانيا، وموجات الجفاف الشديد التي ضربت الأراضي الزراعية في سوريا.[١٢١] كما تفاقمت آثار هذه العوامل بفعل العقوبات المفروضة على البلاد. وعلى سبيل المثال، تفاقمت أزمة الغذاء جراء تسبب العقوبات على نحو غير مقصود بمنع دخول الواردات الزراعية "ثنائية الاستخدام" من قَبيل الأسمدة، والمعدات الثقيلة التي يمكن إعادة تكييفها وتعديل تصميمها كي تناسب الاستخدامات العسكرية.[١٢٢]

ومع استمرار معاناة المدنيين، تفادت الحكومة السورية الآثار المدمرة للعقوبات، واستفادت من حلفائها والأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تمارسها، لا بل واستفادت من بعض العقود الموردة عن طريق الأمم المتحدة أيضا.[١٢٣] كما صدرت عقوبات مؤخرا بحق أفراد من قَبيل كبار ضباط الجيش الذين ليس لديهم أصلا تعاملات كبيرة مع الأسواق الدولية، ومن غير المرجح أن يتضرروا جراء تلك العقوبات في الغالب.[١٢٤] وفي أعقاب زلزال شباط / فبراير ٢٠٢٣، استغلت الحكومة السورية الكارثة الطبيعية كأداة مساومة للمطالبة برفع العقوبات.

ولكن ذلك كله لا ينفي إمكانية الاستفادة من العقوبات كأداة مهمة في منع محاولات تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية قبل الأوان.[١٢٥] كما بوسع تلك العقوبات أن تثبت فعاليتها كأداة فاعلة بحق الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تحاول نيل الاعتراف الدولي بها. وتناهى إلى علم المركز السوري للعدالة والمساءلة أنباء عن طريق مصادره الخاصة بوجود رغبة كبيرة لدى أفراد جماعات مسلحة من قَبيل فيلق سليمان شاه في تفادي العقوبات والالتفاف عليها. وفي المقابل، من شأن العقوبات المفروضة على الحكومة أن تؤثر بشكل أكثر فاعلية على سلوكها إذا وفرت الدول مسارا أكثر وضوحا في التعامل مع المساعدات الإغاثية. وتشمل الأمثلة على ذلك قيام الدول بالربط بين مستوى تعاون الحكومة مع آلية دولية تُعنى بمعرفة مصير المفقودين، والرفع التدريجي للعقوبات المفروضة عليها.[١٢٦] ويتعين على الدول التي تطبق العقوبات أن تستمر في معايرة تلك العقوبات وتعديلها بما يكفل التعامل مع الأزمة الإنسانية الراهنة بالتزامن مع البحث عن قنوات للتخفيف من الآثار غير المقصودة التي تشل أنظمة توزيع الغذاء والرعاية الصحية في سوريا.

وبينما يواجه حلفاء سوريا التقليديون أزمات داخلية، ثمة فرص سانحة لإجبار الحكومة على إصلاح إجراءاتها، أو المجازفة بالرضوخ لقيود خطيرة على موازنتها. وعلى الدول أن تفحص الفرص المتاحة أمامها في ٢٠٢٣ كي توفر الحماية للشعب السوري، وتجبر الحكومة على تصويب تصرفاتها عن طريق العقوبات الموجهة.

التكنولوجيا وحقوق الإنسان

كان النزاع السوري من أوائل الصراعات التي تندلع في حقبة الانتشار الواسع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية بأشكالها. وفي ٢٠٢٢، استمر السوريون في تطوير الأدوات التكنولوجية وإدخال تحسينات على الأدوات مفتوحة المصدر وتوظيفها في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وغير ذلك من جهود إقامة العدل وتحقيق المساءلة.

وحرصا على مساندة الجهود في مجال التوثيق، أضاف المركز السوري للعدالة والمساءلة خصائص جديدة لقاعدة بياناته "بيانات" (Bayanat) أواخر العام ٢٠٢١، ومطلع العام ٢٠٢٢، وهو ما ساعد على تحسين أمن البيانات المخزنة فيها، وأتاح لمستخدميها توريد البيانات الجديدة إليها وتنظيمها. كما أطلق المركز مؤخرا أداة جديدة تتيح التحميل التلقائي

للمقابلات وغيرها من البيانات التي تُجمع ميدانيا، وبسعة كبيرة. وخففت الأداة الجديدة من الحاجة إلى إجراء التحليل اليدوي كونها تتولى إدراج الحقول تلقائيا، وهو ما يتيح جعل محتوى المقابلات قابلا للبحث بشكل فوري من دون الحاجة إلى التدخل أو التحليل من طرف البشر. وتُقلص مثل هذه الابتكارات من فترة التأخير الفاصلة بين جمع معلومات المقابلة، وإمكانية استخدامها في التحقيقات، كما بوسعها أن تزيد من حجم التوثيقات والمعلومات التي يمكن للمنظمات الصغيرة أن تجمعها وتحللها. كما طور المركز خاصية التحكم بالوصول إلى قاعدة البيانات بما يتيح لمدير المحتوى أن يقيد اطلاع المستخدم على بنود معينة. وأتاحت هذه الخاصية للمركز أن يزود الأطراف المهتمة من قَبيل الصحفيين ببيانات محددة للاطلاع عليها لأغراض تحقيق المساءلة، ولكن من دون منحهم خاصية الولوج إلى كامل قاعدة البيانات. والمركز عاكف على الاستمرار في تطوير "بيانات" بما يلبي أفضل الممارسات المرعية في هذا السياق من أجل ضمان أمن البيانات، وإضافة خصائص جديدة من شأنها أن تيسر عمل موثقي انتهاكات حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣ وما بعده.

كما عقد المركز شراكة مع منظمات أخرى لابتكار حلول تكنولوجية في سياق جهود تحقيق العدالة والمساءلة في النزاع السوري. واختبر المركز في هذا العام سلسلة من الأدوات المطورة ضمن برنامج "بينيتيك" لتوظيف الذكاء الصناعي في **تحقيق العدالة**،[١٢٧] وهو برنامج يستخدم ذكاء الآلات وتعلمها مقرونا برؤى الحاسوب لتحسين نوعية التحليل ضمن الجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل إحدى هذه الأدوات خاصية التعرف على الأجسام/الأشياء بما يتيح إمكانية تحديد مقاطع الفيديو التي تحتوي على أجسام أو أشياء محط اهتمام بشكل آلي أو تلقائي من قَبيل سلاح معين أو علم مميز. وبشكل عام، حرص السوريون والمنظمات التي تركز في عملها على السوريين على استخدام التكنولوجيا في عملها خلال عام ٢٠٢٢. وعلى سبيل المثال،

وأدرك المركز السوري للعدالة والمساءلة منذ تأسيسه أهمية إعداد نظام توثيقي معقد يتيح استخدامه للحفاظ على الكم الهائل من الوثائق المفتوحة المصدر المتعلقة بالنزاع السوري وتحليلها، فضلا عن إمكانية الاستفادة منها في مساندة الجهود الدولية الرامية إلى محاسبة الجناة. واستجابة لذلك، استحدث المركز أداة لإدارة البيانات المفتوحة المصدر أطلق عليها اسم "بيانات" (Bayanat) أتاحت حفظ وتخزين الأدلة المتعلقة بالنزاع السوري شملت الاحتفاظ بأكثر من ١,٤ مليون مقطع فيديو. وصُممت أداة "بيانات" كي تساعد الموثقين في تحليل الأدلة.

وتركز قاعدة "بيانات" على الروابط القائمة بين الأدلة ووظائف البحث البديهي الرامية إلى مساعدة الموثقين والمحللين في الربط بين مختلف الوثائق، ومقاطع الفيديو، والصور الفوتوغرافية من أجل فحص الحالات التي تنطوي على انتهاكات أو مخالفات. وفي ٢٠٢٢، عزز المركز بشكل ملموس من القسم الخاص بالوقائع في أداة "بيانات" من أجل المزيد من تبسيط عملية تحليل البيانات ودمجها وتحسينها. ويُذكر أن كلا من قاعدة "بيانات" ومنهجية المركز المعتمدة في تحليل المصادر المفتوحة متاحتان لاطلاع العموم، ويعمل المركز على جعل "بيانات" قابلة لاستخدام بلغات أخرى، وأن تصبح متوفرة في إطار سياقات أخرى أيضا. ويوفر المركز الدعم والتدريب لجميع المنظمات الشريكة حول استخدام قاعدة "بيانات" وذلك من أجل مساندة عملها التوثيقي في مناطق آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط.

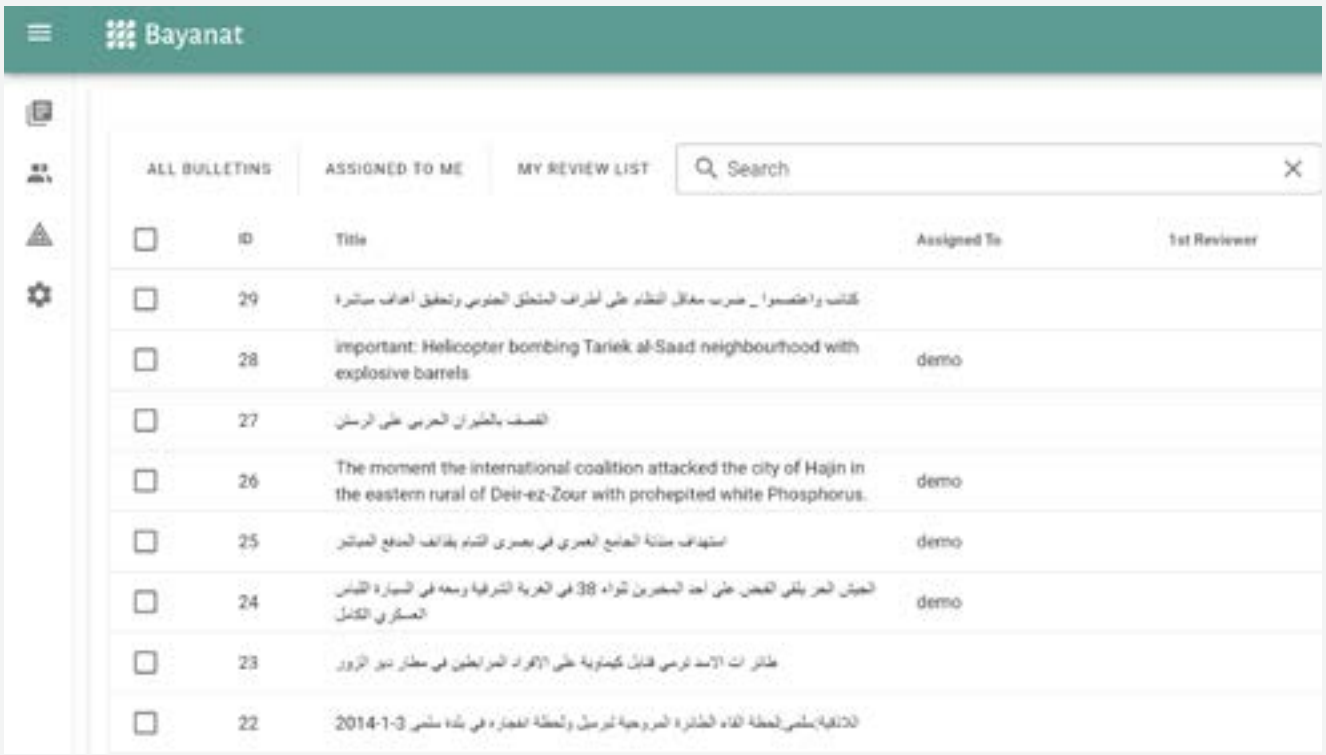

استخدمت منظمة (الحروب الجوية) "AirWars" ومقرها في المملكة المتحدة وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد الموقع الجغرافي كي توثق الخسائر في صفوف المدنيين[١٢٨] جراء الضربات الجوية التي تنفذها روسيا أو قوات التحالف في سوريا. كما استفاد السوريون من التكنولوجيا في تبادل الأفكار التي يصعب أو يستحيل تناولها من خلال وسائل أخرى من قَبيل استخدام تطبيق "Clubhouse" للتواصل الاجتماعي كونه يتيح لمستخدميه الاتصال صوتيا فقط داخل غرف الدردشة. وأصبح هذا التطبيق من المنصات الإضافية التي يلجأ السوريون إلى استخدامها لمناقشة تفاصيل القضايا المنظورة وفق الولاية القضائية العالمية، وتعلم مهارات التوثيق، والتفاعل مع المجتمع المدني.

التوثيق

دأب السوريون منذ عام ٢٠١٢ على الاحتفاظ بملايين مقاطع الفيديو، وإفادات الشهود وغير ذلك من أشكال التوثيق، مما جعل النزاع السوري أحد أكثر النزاعات الموثقة في التاريخ البشري.[129] وتواجه المنظمات السورية حاليا تحديا يتمثل في اضطرارها لمواكبة توثيق الانتهاكات الحقوقية دائمة التقلب والتغير في الميدان بالتزامن مع ضرورة حفظ الأدلة ومقابلة الناجين من الانتهاكات المرتكبة في أوقات سابقة من عمر النزاع. كما أصبح الموثقون مكلفين أكثر من أي وقت مضى بمتابعة الحصول على أدلة وجزئيات محددة بما يتيح استخدامها في التحقيقات الجنائيةوالمساعدة فيها.

التوثيق باستخدام المصادر المفتوحة

أصبحت بعض أوجه التقدم الأكثر إثارة في مجال التوثيق واقعا بفضل عمل المحققين المعنيين بالمصادر المفتوحة لا سيما وأنهم يحرصون على جمع أشكال جديدة من التوثيق، واستخدام أدوات جديدة تتيح فهم الأدلة المخزنة سابقا وتحليلها.

وتزايدت نسبة اعتماد التحقيقات على صور الأقمار الصناعية كأداة لتحديد المواقع الجغرافية للأحداث، وتعزيز الأدلة الأخرى وتدعيمها. وأبرم الفريق المعني بالمفقودين لدى المركز شراكة مع الأكاديمية الأمريكية للتقدم العلمي أوائل عام ٢٠٢٢ من أجل تحليل صور الأقمار الصناعية لتسع مقابر جماعية جرى فتحها سابقا في شمال شرق سوريا. وتمكن الفريق عقب التحليل المتأني من تحديد التسلسل الزمني للأحداث إبان حفر تلك القبور. وقد يكتسي هذا الشكل من المعلومات أهمية كبرى في سياق معرفة مصير المفقودين، وكذلك بالنسبة للتحقيقات الجنائية كونها توفر إثباتات على هوية الضحايا المدفونين في تلك المقابر، ومعرفة الجناة المسؤولين عن ذلك.

وعلاوة على ذلك، ما انفك المركز السوري للعدالة والمساءلة يلجأ إلى استخدام أساليب جديدة لتحليل أكثر من ٤٠٠ ألف عيّنة بيانات أصبحت متاحة بخاصية البحث بالكامل من خلال قاعدة بياناته "بيانات". وفي ٢٠٢٢، وبعد إطلاق فريق للتحقيقات مفتوحة المصدر في المركز، استخدام الفريق أدوات متقدمة لتحديد مواقع وأوقات التقاط بعض مقاطع الفيديو على وجه اليقين. كما تتيح صور الأقمار الصناعية للفريق أن يحدد مبانٍ وغير ذلك من المعالم الجغرافية الفارقة بغية التوصل بشكل دقيق للغاية إلى تحديد موقع تصوير مقطع الفيديو، بينما يتيح تطبيق "SunCalc" قياس[130] طول الظلال في المقطع المصور لتحديد ساعة التصوير في الموقع المعين. وبهذه الطريقة يصبح المحققون قادرين على استخلاص معلومات جديدة من المادة التوثيقية المخزنة منذ سنوات، وتسليط الضوء من زاوية جديدة على الانتهاكات المرتكبة في فترات سابقة من عمر النزاع.

التوثيق الميداني

استمر التوثيق الميداني، وخصوصا إجراء المقابلات مع الناجين من الجرائم الخطيرة والشهود عليها، تشكيل محور الجهود المبذولة على صعيد توثيق الانتهاكات. وأجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة في ٢٠٢٢ نحو ٣٤٠ مقابلة (أُجريت ٣٦٪ منها مع نساء) موزعة على المناطق الرئيسية الأربع من مناطق النفوذ داخل سوريا وهي: (١) المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، (٢) والمناطق الخاضعة لسيطرة قسد في شمال شرق سوريا، (٣) والأراضي الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام والجماعات المتحالفة معها، (٤) والمنطقة الشمالية الغربية المحتلة من قبل تركيا بمساندة من الجيش الوطني السوري المدعوم تركيًا وغيره من الجماعات. وتكرر الإبلاغ عن الانتهاكات التالية أكثر من غيرها: الاعتقال، والانتهاكات المتعلقة بحقوق السكن

والأرض والممتلكات، والقتل، والتعذيب، والقصف الجوي، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتُعد المقابلات من أهم أدوات تأييد الأدلة، وتحديد هوية الجناة، وإنشاء سجل تاريخي يعكس أصوات الناجين والناجيات، وتوثيق قصص الضحايا. كما تكتسي المقابلات مع الشهود أهمية خاصة من حيث الإحاطة بالانتهاكات الأخرى التي يقل الإبلاغ عنها من قَبيل العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والتي غالبا ما تحصل بشكل خاص وغير علني، ولا يُعثر عليها موثقة في مقاطع الفيديو وغير ذلك من أشكال التوثيق من خلال المصادر المفتوحة.
[انظر جدول - الصفحة ٢٨]

وتمكن المركز السوري للعدالة والمساءلة من إنجاز هذا المستوى المتقدم من التوثيق جراء التحسن في الأوضاع الميدانية في بعض المناطق داخل سوريا. ففي دير الزور على سبيل المثال، كان من اليسير على منسقي التوثيق التابعين للمركز أن يبنوا جسورا للثقة مع عائلات العناصر التي يُشتبه بانتماء أبنائها لتنظيم داعش، والذين بدأوا في العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية من مناطق أخرى في سوريا والعراق. وأصبح الوصول إلى هؤلاء ممكنا ولو جزئيا جراء أنشطة إعادة الدمج التي نفذتها منظمات المجتمع المدني المحلية من قَبيل منظمة العدالة من أجل الحياة، ومؤسسة ماري للبحوث والتنمية. وفي ذات السياق، أتاحت إعادة عناصر داعش من غير السوريين إلى أوطانهم ومن ثم مقاضاتهم فرصة للمزيد من التوثيق كما حصل في حالة عنصر خلية بيتلز داعش، ألكساندا كوتي، الذي تمكن المركز من إجراء مقابلة معه بمساعدة من السلطات المختصة في الولايات المتحدة. كما أتاح استقرار الأوضاع السياسية نسبيا في المناطق الواقعة تحت سيطرة قسد إمكانية دخول منظمات حقوق الإنسان، والصحفيين المستقلين إلى مراكز الاحتجاز التي هجرها تنظيم داعش وتصويرها للمرة الأولى.

ولكن تَحُدّ مع ذلك التهديدات الأمنية القديمة والمستجدة والتحديات الإنسانية من إمكانية الوصول إلى بعض الأماكن، وتشكل عراقيل أمام العمل في مجال توثيق الانتهاكات. وظلت المخاطر المصاحبة لأعمال التوثيق في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مرتفعة جدا بحيث تَحُدّ من الحصول على معلومات بجودة فائقة حيال انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة فيها. ومن الأيسر أن يتم جمع المعلومات التوثيقية من النازحين عقب مغادرتهم مناطق الحكومة. وغالبا ما يشعر النازحون بأريحية أكبر في الحديث عن انتهاكات الحكومة فيما مضى عوضا عن الخوض في انتهاكات السلطات التي تسيطر على الأراضي التي يوجدون فيها حاليا. وكان ذلك هو بالضبط ما حصل بالنسبة للنازحين المقيمين في مخيمات تحت سيطرة هيئة تحرير الشام. وبالنسبة للمناطق الواقعة تحت سيطرة قسد، واجه المركز السوري للعدالة والمساءلة مشكلات في جمع إفادات الشهود التي تؤيد مزاعم منتشرة على نطاق واسع بحصول زيادة حادة في حالات الاعتقال التعسفي وتجنيد الأطفال. وأبدى بعض الشهود عدم رغبتهم في المشاركة في المقابلات خوفا من إجراءات قسد الانتقامية، وجراء الاعتقاد السائد بأن مثل تلك الانتهاكات ليست ذات شأن مقارنةً بخطر التوغل أو الغزو التركي الذي يلوح في الأفق.

كما ساهمت الأوضاع الإنسانية المتردية في الحد من فرص القيام بالتوثيق على الوجه الأمثل. وفي ٢٠٢٢، اتضح لمنسقي المركز المعنيين بتوثيق الانتهاكات في العراق أن الناجين والناجيات من جرائم داعش يعتريهم التردد في الإدلاء بإفادات ذات صلة بجهود البحث عن المفقودين. وسبق لهم وأن شاركوا في عدد من المقابلات مع وسائل الإعلام ومنظمات إنسانية من دون أن يلمسوا تحسنا في ظروف وأحوال المعيشة اليومية جراء تعاونهم في تلك الجهود.

ولا تزال المخاطر الحسية والنفسية الاجتماعية التي تعيق عمل التوثيق الميداني قائمة داخل سوريا. ولكن يحدو الأمل الموثقين السوريين بأن يساهم ما يتيسر من جهد توثيقي في جهود إقامة العدل مستقبلا.

بائع غاز - دمشق، ٢٠٢١ © صوت العاصمة

استنتاجات وتوصيات

استنتاجات وتوصيات

مع تحول اهتمام الرأي العام عن سوريا، ضرب أطراف النزاع بعرض الحائط القواعد والأعراف الواردة في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال الأطراف الفاعلة في النزاع ومنها الحكومة السورية، والجيش الوطني السوري، وقوات سوريا الديمقراطية تفلت من العقاب على ما تشنه من هجمات عشوائية، وإجبار الناس على النزوح، وما ترتكبه من انتهاكات متصلة بحقوق السكن والأراضي والممتلكات. ولا يزال مصير آلاف السوريين المعتقلين مجهولا، ولم تتضح أماكن وجودهم بعد. وتفاقمت حدة الأزمة الإنسانية في الوقت نفسه بالتزامن مع عدم تحرك المجتمع الدولي والقيام بشيء ملموس يكفل إيصال المساعدات الإنسانية لعموم أنحاء سوريا.

إن الاستجابة الإنسانية البطيئة لزلزال شباط / فبراير ٢٠٢٣ هي برهانٌ على الحواجز التي نصبتها جهاتٌ فاعلةٌ لمنع وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وعلى الرغم من هذه البيئة غير المواتية، لم يتوقف المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان، والناشطون، والمجتمع المدني عن العمل من أجل إقامة العدالة. ونجح مبدأ الولاية القضائية العالمية في فتح بعض الأبواب لا سيما مع توالي الزيادة في عدد البلدان الأوروبية التي تُقدِم على فتح تحقيقات، وإصدار ألمانيا الحكم بإدانة أحد كبار مسؤولي النظام السوري، وهو أنور رسلان. وقاد المجتمع المدني السوري جهود التوثيق والتحقيق بما يكفل حفظ الأدلة، ولا يزال المجتمع الدولي يكتشف المزيد من المعلومات عن الانتهاكات المنهجية، ويقدم الدعم لعمليات وإجراءات العدالة القائمة حاليا والمزمعة مستقبلا.

وبمناسبة مرور ١٢ سنة على بدء النزاع في سوريا، يهيب المركز السوري للعدالة والمساءلة بجميع الأطراف أن تأخذ بالتوصيات التالية:

العنوان: عصابة الأسد
الفنان: ديلاور عمر

اقترف عناصر بقيادة المساعد أول أمجد يوسف من الفرع ٢٢٧ التابع للمخابرات العسكرية مذبحة بشعة بحق ٤١ شخصا من سكان حي التضامن بدمشق في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حيث جرى اعتقال الضحايا، وتعصيب أعينهم، قبل أن يتم إطلاق الرصاص عليهم واحدا تلو الآخر. ثم أُلقيت جثثهم في قبر جماعي تم تجهيزه مسبقا وتُضرم النيران فيها. ويظهر الرسم الذي أعده ديلاور عمر المساعد أول أمجد اليوسف مرتديا قبعته المشؤومة (البرنيطة) وواقفا فوق أحد المدنيين على وشك أن يتم إعدامه. وتجسد الظلال القرمزية والبرتقالية الدماء التي أُريقت على أيدي الحكومة على مدار ١٢ عاما من عمر النزاع.

الأشخاص المفقودون

• ينبغي للدول التي تساند إنشاء آلية تُعنى بمصير المفقودين أن تركز على تأمين سبل التعاون من قبل الحكومة السورية من خلال الفصل بين المحادثات المتعلقة بالمعتقلين، والمفاوضات السياسية الأوسع نطاقا، وربط الدخول إلى مراكز الاحتجاز، والإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين بمسألة رفع العقوبات وغير ذلك من الحوافز الملموسة.

• ينبغي لقوات سوريا الديمقراطية أن تتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بما يتيح لعائلات المعتقلين بتهمة الانتماء لتنظيم داعش معرفة مكان اعتقالهم، والتواصل معهم. وثمة الكثير من العائلات التي يعتريها القلق إزاء احتمال أن يكون أبناؤها معتقلين بغير وجه حق إلى جانب من كانوا يحتجزونهم سابقا.

اللاجئون والنازحون

• يتعين على المملكة المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي أن تحترم التزاماتها القانونية بشأن حماية حق اللاجئين في عدم الإعادة القسرية. وعلاوة على ذلك، يجب على تلك الدول أن تضع حدا لممارسة اعتقال السوريين إلى أجل غير مسمى جراء عدم تمكنهم من العودة إلى سوريا.

• على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تدرك أن الدول الثالثة التي تفتقر لآليات حماية تحول دون عدم إعادة اللاجئين قسرا من قَبيل تركيا ورواندا هي دول تُعدّ غير آمنة للسوريين جراء احتمال تهديدهم بالترحيل أو الإبعاد أو العودة القسرية. وينبغي إنهاء الشراكات المبرمة مع دول ثالثة للحيلولة دون خلق أخطار إضافية تحدق باللاجئين.

• على كل من لبنان وتركيا أن توقف عمليات العودة المنظمة إلى سوريا، حيث لا يمكن أن يُعدّ اللجوء إلى العنف والإكراه لتشجيع السوريين على التوقيع على النماذج المخصصة بمثابة عودة طوعية لهؤلاء.

المبادرات من أجل تحقيق العدالة

• ينبغي أن تستغل الولايات المتحدة التمويل الممنوح من الكونغرس لاستحداث منظومة تعويضات مالية لضحايا الضربات الجوية المنفذة من طرف الولايات المتحدة والتحالف وبحيث تكون منظومة مضبوطة وفق أطر معيارية يمكن الوصول إليها والاستفادة منها. وينبغي التحقيق في الطلبات باستخدام السجلات والوثائق بحوزة حكومة الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما يتوفر بشأنها من سجلات مفتوحة المصدر، والمعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية.

• وينبغي لألمانيا وغيرها من الدول التي تطبق مبدأ الولاية القضائية العالمية أن توحد خبراتها للتصدي للجرائم المروعة من خلال إنشاء محاكم ابتدائية مركزية محلية تنظر في القضايا المحالة إليها وفق مبدأ الولائية القضائية العالمية. ومن شأن ذلك أن يعزز من الكفاءة، والاستفادة من الدروس المستخلصة من المحاكمات السابقة بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقها على ما يعقبها من محاكمات تجري عملا بنفس المبدأ.

• يتعين على الدول التي تتيح العمل بموجب الولاية القضائية العالمية أن توفر خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للشهود والناجين من الجرائم المروعة في وقت مبكر من مراحل الملاحقات القضائية وذلك من خلال الحرص على إعلامهم بما هو متاح من موارد في كل مرحلة من مراحل العملية وبلغة يفهمونها.

• وفيما يتصل بمكافحة تجارة الكبتاغون، ينبغي أن تحسن الدول المجاورة لسوريا من عمليات المراقبة والتفتيش المفاجئة في المنافذ البرية والبحرية، وتصميم حملات تشمل تدابير غير عقابية لمكافحة المخدرات وبما يناسب سياق كل بلد على حدة. ومع صدور القانون الأمريكي الجديد حول تجارة الكبتاغون، يتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تنسق مع شركائها في المنطقة من أجل الحد من الطلب على هذه المادة المخدرة.

القانون الدولي الإنساني

• يجب على أطراف النزاع أن تجدد وقف إطلاق النار في إدلب، وأن تحرص على تنفيذ بنوده. كما على الجهات الفاعلة أن تضمن الوصول إلى المساعدات الإغاثية الدولية ومنها المستلزمات الطبية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتنامية للمدنيين.

• وعلى تركيا بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال أن تحرص على تأمين الوصول إلى السلع الأساسية من خلال زيادة الواردات أو دعم المواد المتوفرة محليا. كما يتعين على تركيا أيضا أن تمنع العناصر المسلحة من إساءة استغلال مشاريع إعادة الإعمار الموجهة للنازحين وفق أحكام المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة.

• وعلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول التي تفرض عقوبات على سوريا أن تحرص على مراجعة العقوبات في سياق الآثار الجانبية الاقتصادية المرتبة عليها

والتي تعود بالمعاناة على المدنيين. وينبغي تخفيف القيود المفروضة على استيراد المواد "ثنائية الاستخدام"، وتوفير مساعدات مالية ومادية تخضع لرقابة صارمة، والتفاوض بشأن آلية إغاثية مع الحكومة السورية بحيث يتسنى من خلالها تقديم الإغاثة الضرورية لعموم أنحاء البلاد.

المساءلة في حقبة ما بعد حكم داعش

• ينبغي أن تتم إعادة المعتقلين غير السوريين في مخيمي الهول وروج إلى أوطانهم بحيث تتم محاكمتهم واعتقالهم بشكل منصف، أو إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي الملائم. وينبغي لبرامج إعادة هؤلاء إلى أوطانهم أن توازن بين هواجس الأمن القومي للدول، والوفاء بالتزاماتها على صعيد حقوق الإنسان.

• ينبغي الإفراج عن السوريين غير المرتبطين بتنظيم داعش، وإعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية بالتنسيق مع السلطات المحلية (من قَبيل المجالس العشائرية).

• ينبغي لم شمل الأطفال السوريين المولودين لعناصر من داعش مع أفراد عائلاتهم الممتدة حيثما أمكن ذلك، أو إيداعهم في رعاية السلطات المحلية أو المنظمات الإنسانية الدولية القادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

• ينبغي لقوات سوريا الديمقراطية أن تنشر معلومات عن جنسيات المقاتلين من غير السوريين أو العراقيين المعتقلين لديها، وعلى تلك أن تعيد مواطنيها إلى أراضيها.

• ينبغي لقوات سوريا الديمقراطية والدول المشاركة في التحالف الدولي لهزيمة داعش أن تحسن من الظروف الأمنية والإنسانية في منشآت الاحتجاز وذلك للحيلولة دون فرار عناصر داعش منها، وتمهيدا لمقاضاتهم لاحقا أمام محكمة منشأة بموجب معاهدة دولية لمكافحة الإرهاب.

برج الساعة في الرقة - 2022. فريق توثيق المفقودين الخاص بالمركز السوري للعدالة والمساءلة

الملاحق

الملحق ١: مخططات وخرائط

بيانات المقابلات الخاصة بالانتهاكات لعام 2022

عددٌ من الانتهاكات التي ذُكرت في المقابلات التي أجراها المركز السوري للعدالة والمساءلة في عام 2022*

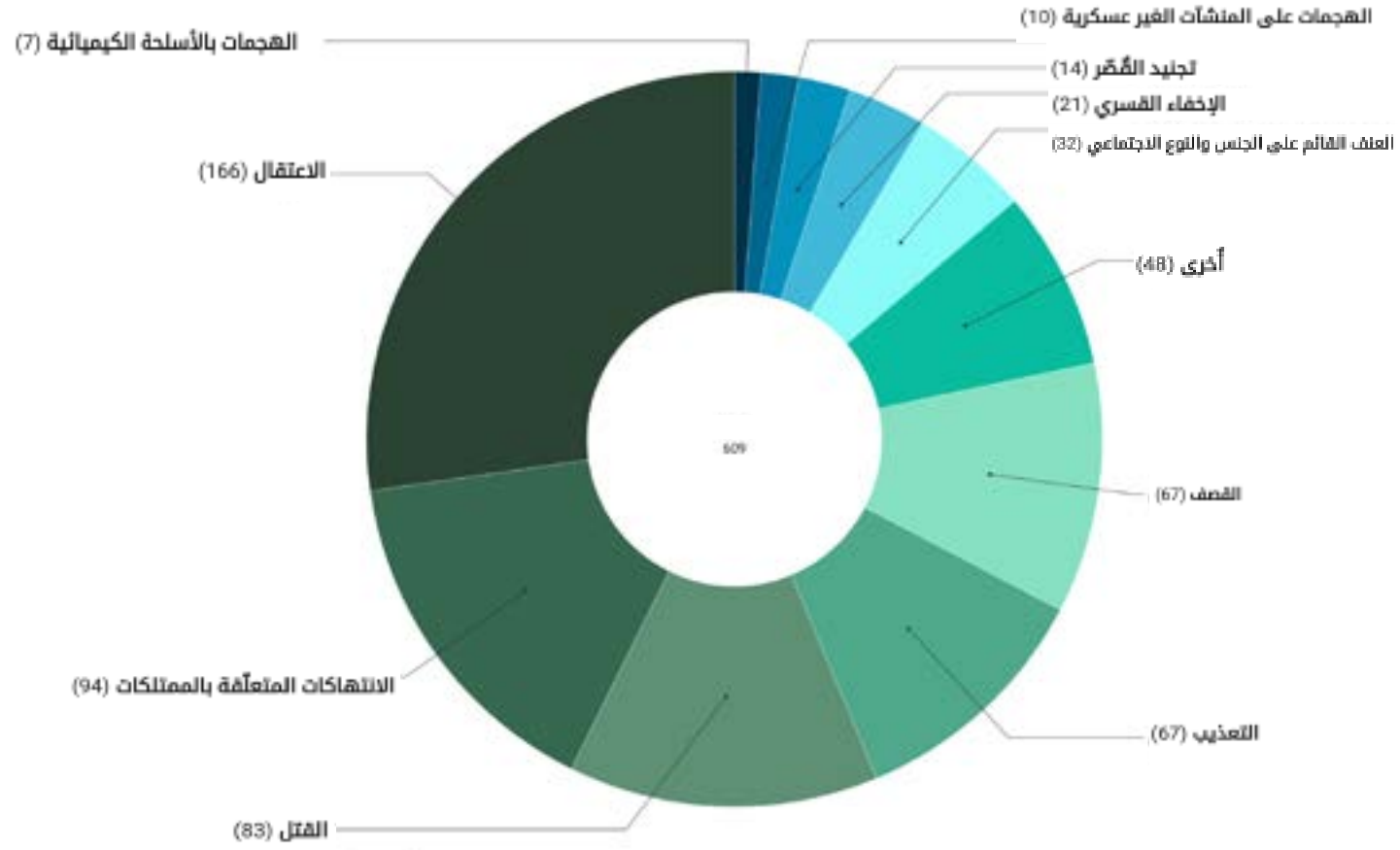

كثيرًا ما تتضمّن المقابلات دلالاتٍ على انتهاكاتٍ عدّة. ولذا فإن العدد الكلّي للانتهاكات أكبر من عدد المقابلات التي جمعها المركز السوري للعدالة والمساءلة

Created with Datawrapper

عدد الأفراد المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش الذين أعُيدوا إلى أوطانهم

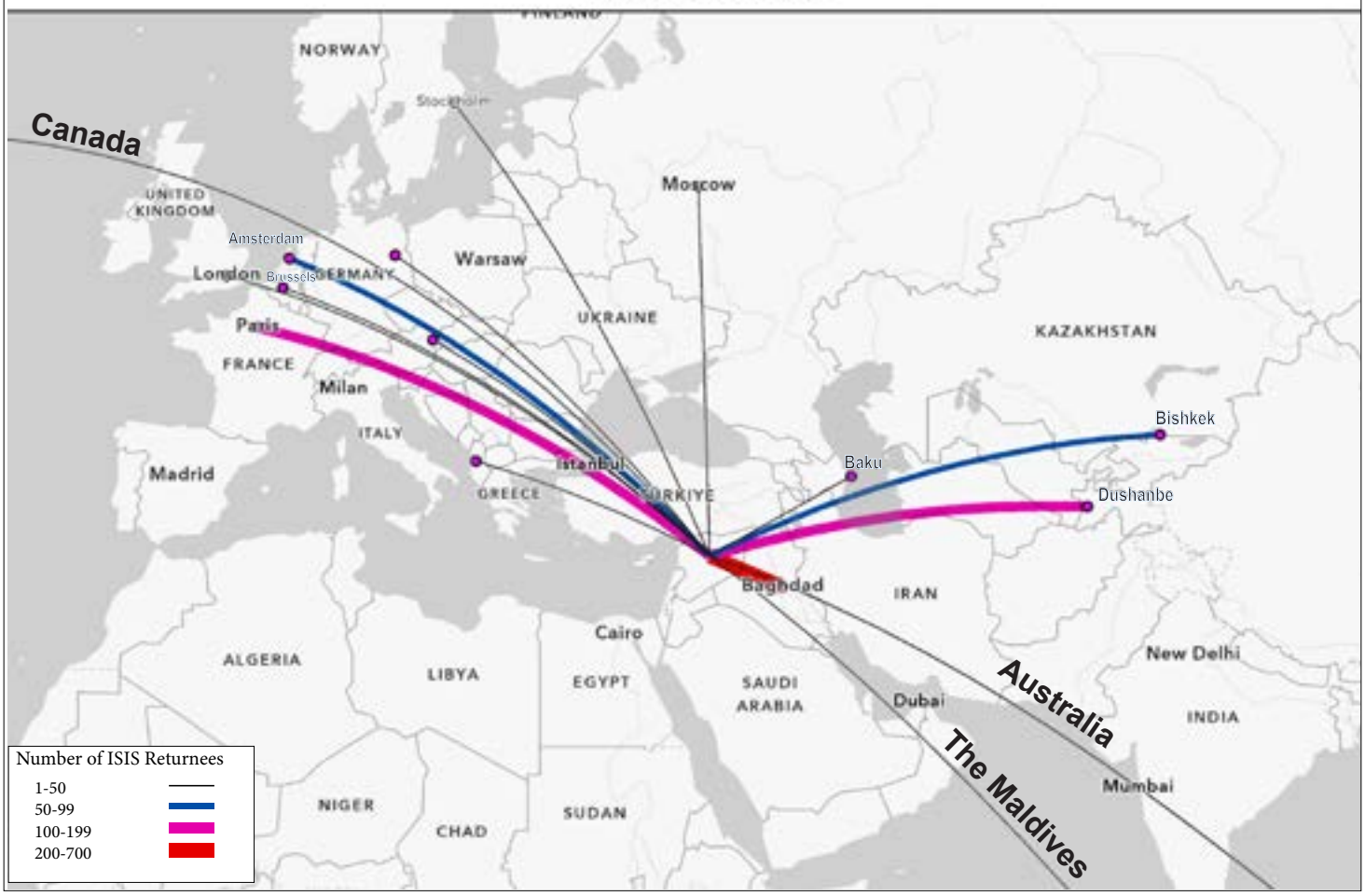

الملحق ٢: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

ترتكز المعلومات التالية إلى قائمة القضايا الكاملة للمركز السوري للعدالة والمساءلة من تقرير "حالة العدالة في سوريا، ٢٠٢٢" مع تحديثات وقضايا جديدة لعام ٢٠٢٣ .وتم تصنيفها استنادا إلى مصادر متاحة للجمهور، ولا ترمي إلى أن تكون قائمة شاملة لقضايا الولاية القضائية العالمية المتعلقة بسوريا. ورغم أن المعلومات صحيحة إلى أقصى معرفة حدود المركز، فقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. ويذكّر المركز قرّاءه بأن لدى جميع المتهمين الحقُّ في افتراض براءتهم إلى أن تثبت إدانتهم.

الدولة المحاكمة	الجاني المزعوم	الجنسية	جهة الانتماء	حالة القضية	الجرم المزعوم	الحكم
النمسا	مرسال ع. (أبو تيماء) وآخران مجهولان	نمساوي بوسني، وأفغاني (رجل غير معروف الجنسية رقم 1)، وبوسني (رجل غير معروف الجنسية رقم 2)	داعش	مدان (بانتظار الاستئناف)	عضوية منظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب، وسوء التصرف بالأموال، والاحتيال الخطير	السجن 20 عاما (مرسال ع). الحكم بالإفراج المشروط 5 أشهر (ذكر غير معروف رقم 1). السجن سنتين والمشاركة في برنامج نزع التطرف (ذكر غير معروف رقم 2)
كندا	حسن صبحي بوروهوت	كندي	داعش	مدان	عضوية منظمة إرهابية والاختطاف	السجن 12 سنة
الدنمارك	أنثى (35 عاما)	دانمركية	داعش	مدانة	دعم منظمة إرهابية ودخول منطقة نزاع والإقامة فيها	السجن 3 سنوات
فرنسا	عمار فلوكي	فرنسي	جبهة النصرة	مدان	الارتباط بمنظمة إرهابية	السجن 15 سنة
فرنسا	أرثيوم ألويان	فرنسي أرمني	جبهة النصرة	مدان (بانتظار الاستئناف)	الانضمام لمنظمة إرهابية	السجن 12 سنة
فرنسا	سامي عالم، عبد الرحمن الشيخ	فرنسي، وجزائري مغربي	هيئة تحرير الشام	مدان (بانتظار الاستئناف)	الانضمام لمنظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب	السجن 3 سنوات (عالم)، والسجن سنتان (الشيخ)
فرنسا	بسام عياشي، وهاشمي م.	فرنسي، وسوري	أحرار الشام	مدان (بانتظار الاستئناف)	الانضمام لمنظمة إرهابية	السجن 5 سنوات (عياشي)، والسجن 10 سنوات (هاشمي م.)
ألمانيا	أحمد عبد العزيز عبد الله أ (أبو ولاء)، حسن س، وبوبان س، ومحمود ع	ألماني، وتركي، وصربي	داعش، و Deutscher Islamkreis Hildesheim e. V. (دائرة الإسلام الألمانية في هيلديسهايم - جمعية مسجلة)	مدان	الانضمام لعضوية منظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب، والتحريض على ارتكاب الجرائم (أبو ولاء).دعم منظمة إرهابية والتحريض على ارتكاب الجرائم علنا (حسن س، وبوبان س، ومحمود ع).التحريض على الاحتيال والتحريض علنا على ارتكاب جرائم (محمود ع).	السجن 10 سنوات ونصف (أبو ولاء). السجن ست سنوات ونصف (حسن س). السجن 8 سنوات (بوبان س). السجن 4 سنوات وأسبوعين (محمود ع).
ألمانيا	نيلز د.	ألماني	داعش	مدان	الانضمام لمنظمة إرهابية، وقتل وتعذيب أشخاص يتمتعون بالحماية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني	السجن 10 سنوات
ألمانيا	أنور رسلان، وإياد الغريب	سوريان	الحكومة السورية	مدانان (بانتظار استئناف أحدهما)	القتل (27 حالة) والتعذيب والحرمان الشديد من الحرية (4000 حالة)، والعنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية (3 حالات) رسلان.المساعدة والمشاركة في التعذيب كجريمة ضد الإنسانية (30 حالة) الغريب.	السجن المؤبد (15 سنة) (رسلان). السجن 4 سنوات ونصف (الغريب).
ألمانيا	ربيع ع	ألماني لبناني	داعش	مدان	دعم منظمة إرهابية (8 حالات) ومخالفة قوانين التجارة الخارجية الأوروبية (3 حالات)	السجن 3سنوات ونصف
ألمانيا	تميرزا كيم أ. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة	الانتساب لمنظمة إرهابية، وانتهاك حقوق الملكية بما يرقى إلى مصاف جرائم الحرب (6 حالات) وانتهاك قوانين مراقبة الأسلحة (حالتان)	السجن 4 سنوات

ألمانيا	ليونورا م. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية، ومخالفة قوانين مراقبة الأسلحة	السجن سنتين مع إطلاق سراح مشروط
ألمانيا	أيمن ع. ج. (ذكر) دينورا ف. (أنثى)	عراقي، والمانية	داعش	مدانان	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية ومخالفة قوانين التجارة الخارجية، وعدم الإبلاغ عن التخطيط لارتكاب جرائم (دينورا). الانتساب لمنظمة إرهابية، والتحضير لارتكاب جريمة خطيرة تشكل تهديدا للدولة (أيمن أ. ج.).	بانتظار الحكم
ألمانيا	ستيفاني أ	ألمانية	داعش، وجند الأقصى	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية، جرائم حرب، ومخالفة واجبات ولي الأمر، التهور المفضي إلى مقتل طفل	السجن 6 سنوات ونصف
ألمانيا	أمين م.	سوري	الجيش السوري الحر، داعش	مدان	المعاملة المهينة والحط من كرامة شخص متوفى متمتع بالحماية	سجن سنة ونصف مع إطلاق سراح مشروط
ألمانيا	حدث غير معروف	سوري	أحرار الشام	مدان (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لمنظمة إرهابية، ومخالفة قوانين مراقبة الأسلحة	السجن سنتان و11 شهرا
ألمانيا	فيرينا م. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لمنظمة إرهابية واحتجاز قاصر وتعريضه للخطر، ومخالفة واجبات ولي لأمر، ومخالفة أحكام قوانين مراقبة الأسلحة	السجن 3 سنوات ونصف
ألمانيا	سولاني م. (أنثى)	ألمانية إيرانية	داعش	قيد المحاكمة	الانتماء لمنظمة إرهابية واحتجاز قاصر وتعريضه للخطر، ومخالفة واجبات ولي الأمر	بانتظار الحكم
ألمانيا	رومينا س. (أنثى)	ألمانية	كتيبة نسيبة	مدانة	الانتماء لمنظمة إرهابية واحتجاز قاصر وتعريضه للخطر، ومخالفة واجبات ولي الأمر، والمساعدة والمشاركة في العبودية كجريمة ضد الإنسانية	السجن 3 سنوات و3 أشهر
ألمانيا	يالدا ف. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لمنظمة إرهابية، والمساعدة والمشاركة في ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية	السجن 5سنوات ونصف
ألمانيا	ماندي ب. (أنثى)	ألمانية	داعش	قيد المحاكمة	الانتماء لمنظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب، ومخالفة واجب الرعاية، والتهرب الجريمي	بانتظار الحكم
ألمانيا	كيرا ك. (أنثى)	المانية	هيئة تحرير الشام	قيد التحقيق	مساندة منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	مونيكا ك. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية، وجريمة حرب ضد الممتلكات (في العراق)	بانتظار الحكم
ألمانيا	نادين ك. (أنثى)	ألمانية	داعش	قيد المحاكمة	الانتماء لمنظمة إرهابية، والمساعدة والمشاركة في ارتكاب انتهاكات متعلقة بالممتلكات، والمساعدة والمشاركة في ارتكاب جرائم حرب، والمساعدة والمشاركة في الإبادة العرقية، والمساعدة والمشاركة في جرائم ضد الإنسانية، والإكراه الجنسي، والاستغلال والحرمان من الحرية، والاتجار بالبشر، ومخالفة قوانين مراقبة الأسلحة	بانتظار الحكم
ألمانيا	فتيحة ب. (أنثى)	ألمانية مغربية	جبهة النصرة، وداعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	غولسرين ت. (أنثى)	ألمانية	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	إيميلي ر. (أنثى)	ألمانية	داعش	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	رائد إ.	سوري	داعش	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لمنظمة إرهابية، والحرمان من الحرية وتعذيب شخص محمي بموجب القانون الدولي الإنساني	بانتظار الحكم

ألمانيا	أكرم ا.	ألماني	كتائب أحرار الشام، أحرار الشام	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لمنظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب، ومحاولة القتل	بانتظار الحكم
ألمانيا	لاورا هـ. (أنثى)	ألمانية	داعش	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية، ومخالفة واجبات الرعاية، ومخالفة قوانين التجارة الخارجية الأوروبية	بانتظار الحكم
ألمانيا	شخص مجهول الهوية	سوري	جبهة النصرة	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	شخص مجهول الهوية	ألماني	هيئة تحرير الشام	قدمت لائحة الاتهام	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية، وتمويل الإرهاب	بانتظار الحكم
ألمانيا	عليم ن.	ألماني	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لمنظمة إرهابية، والإعداد لجريمة تشكل تهديدا خطيرا للدولة	بانتظار الحكم
ألمانيا	أحمد هـ. أ.	سوري	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لمنظمة إرهابية، والإعداد لجريمة تشكل تهديدا خطيرا للدولةومخالفة قوانين مراقبة الأسلحة	بانتظار الحكم
ألمانيا	مارسيا م. (أنثى)	ألمانية	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
ألمانيا	كريستين ل. (أنثى)	ألمانية	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية، ومخالفة قوانين مراقبة الأسلحة، والمساعدة والمشاركة في اعتداء جسدي	بانتظار الحكم
ألمانيا	جبرائيل أ.	ألماني	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لمنظمة إرهابية، والتحريض على الاعتداء البدني الخطير، والإكراه	بانتظار الحكم
ألمانيا	سارة ب. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية	السجن سنتين (حكم أحداث) مع وقف التنفيذ لثلاث سنوات مع إطلاق سراح مبروط
ألمانيا	لمرا ر. (أنثى)	ألمانية	داعش	مدانة	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية	السجن سنتين مع وقف التنفيذ لثلاث سنوات مع إطلاق سراح مبروط، و 250 ساعة من الخدمة المجتمعية
ألمانيا	قاسم أ.	ألماني	قوات المعارضة	مدان	جرائم حرب	السجن سنة وستة أشهر ويصل إلى ثلاث سنوات وستة أشهر بسبب حكم سابق
أيرلندا	لمرا سميث (أنثى)	إيرلندية	داعش	مدانة (بانتظار صدور الحكم)	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
كوسوفو	هـ.س.	كوسوفي	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
كوسوفو	ي. ب.	كوسوفي	ش، هيئة تحرير الش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
هولندا	هشام ر.	هولندي	هيئة تحرير الشام	براءة (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	براءة
هولندا	أنجيلا ب. (أنثى)	هولندية	داعش	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية، وتجنيد أشخاص لصالح منظمة إرهابية	السجن 4 سنوات ونصف
هولندا	إلهام ب. (أنثى)	هولندية	اعش وجبهة النصرة	مدانة (بانتظار الاستئناف)	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية (حالتان) والتحضير لارتكاب جرائم إرهابية	السجن 42شهرا (مع وقف التنفيذ لسنة واحدة)
هولندا	شخص مجهول الهوية	سوري	قدس، الحكومة الس	قيد التحقيق	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية، جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية	بانتظار الحكم
هولندا	نيكي كارولس س. (أنثى)	هولندية	داعش	قيد التحقيق	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية والتحضير لشن هجمات إرهابية	بانتظار الحكم
السويد	لينا إسحاق (أنثى)	سويدية	داعش	مدانة (بانتظار الاستئناف)	التقاعس عن منع تجنيد أطفال في صفوف منظمة إرهابية	السجن ست سنوات
السويد	شخص يبلغ من العمر 44 عاما	سويدي	داعش	قيد المحاكمة	جرائم حرب	بانتظار الحكم
سويسرا	حدث مجهول الهوية	سويسري	داعش	قيد التحقيق	الانخراط في منظمة إجرامية	بانتظار الحكم

سويسرا	شخصان مجهولان	سويسريان	داعش	قيد التحقيق	الانتساب لعضوية منظمة إرهابية، ومساندة منظمة إرهابية، والانخراط في منظمة إجرامية	بانتظار الحكم
الولايات المتحدة	محمد أنس هيثم سويد	سوري أمريكي	الحكومة السورية	مدان	التصرف بشكل غير قانوني كعميل لحكومة أجنبية	السجن سنة ونصف يعقبها 3 سنوات تحت المراقبة
الولايات المتحدة	مرساد كانديتش	أمريكي كوسوفي	داعش	مدان (بانتظار صدور الحكم)	التآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أجنبية، وتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أجنبية (5 حالات)	بانتظار الحكم
الولايات المتحدة	الشفيع الشيخ	بريطاني	داعش	مدان (بانتظار صدور الحكم)	أربع حالات احتجاز رهائن أدت إلى مقتل أربعة مواطنين أمريكيين، والتآمر لقتل مواطنين أمريكيين خارج أراضي الولايات المتحدة، والتآمر لتقديم دعم مادي أو موارد لإرهابيين بشكل أدى إلى وفاة مواطنين أمريكيين وبريطانيين ويابانيين، والتآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أدت إلى وفاة اشخاص من نفس الجنسيات آنفة الذكر	السجن مدى الحياة
الولايات المتحدة	ألكساندا أمون كوتي	بريطاني	داعش	مدان (بانتظار صدور الحكم)	التآمر لارتكاب جريمة احتجاز رهائن أدت إلى مقتل الضحية، وجريمة احتجاز رهائن أدت إلى مقتل أربعة مواطنين أمريكيين، والتآمر لقتل مواطنين أمريكيين خارج أراضي الولايات المتحدة، والتآمر لتقديم دعم مادي أو موارد لإرهابيين بشكل أدى إلى وفاة مواطنين أمريكيين وبريطانيين ويابانيين، والتآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية أدت إلى وفاة اشخاص من نفس الجنسيات آنفة الذكر	السجن مدى الحياة
الولايات المتحدة	محمد خليفة	كندي سعودي	داعش	مدان	التآمر لتقديم دعم مادي أو موارد لمنظمة إرهابية أجنبية بشكل أدى إلى وقوع وفيات	السجن مدى الحياة
الولايات المتحدة	ماريا بيل (أنثى)	أمريكية	جبهة النصرة	مدانة	إخفاء محاولة تقديم دعم مادي لمنظمات مصنفة كمنظمات إرهابية أجنبية	السجن 34 شهرا
الولايات المتحدة	أليسون فلوكه إيكرين (أنثى)	أمريكية	داعش	مدانة	تقديم دعم عسكري لمنظمة إرهابية أجنبية	20 سنة
الولايات المتحدة	هانئ أحمد الكردي	سوري	داعش	قيد التحقيق	الانتماء لعضوية منظمة إرهابية	بانتظار الحكم
الولايات المتحدة	جيفري هانير بيورن ويليامز	أمريكي	داعش	مدان	تقديم دعم مادي أو موارد لمنظمة مصنفة كمنظمة إرهابية أجنبية	السجن 4 سنوات يعقبها الوضع تحت المراقبة مدة 15 سنة
الولايات المتحدة	عبد الله أحمد عبد الله	كندي	داعش	مدان	التآمر لتقديم دعم مادي أو موارد لمنظمة إرهابية أجنبية	السجن 20 سنة

الملحق ٣: المصادر

1 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," United Nations, August 17, 2022, https://undocs.org/en/A/HRC/51/45.

2 UN OCHA, "North-West Syria - Cholera Updates: North-West Syria and RAATA," UN OCHA, January 9, 2023, https://reports.unocha.org/en/country/syria/card/3JbK0sd8Qy/.

3 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Too Little Water, Too Much War: Wheat Shortages in Syria," SJAC, April 14, 2022, https://syriaaccountability.org/too-little-water-too-much-war-wheat-shortages-in-syria/.

4 Natasha Hall, "It's Time to Talk about Northwest Syria," The New Humanitarian, September 29, 2022, https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2022/09/29/northwest-Syria-conflict-humanitarian-policies-reform.

5 Human Rights Watch, "Syria: Parties to Conflict Aggravate Cholera Epidemic," Human Rights Watch, November 7, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/11/07/syria-parties-conflict-aggravate-cholera-epidemic.

6 Megan A. Stewart, "What's at Stake If Turkey Invades Syria, Again," Middle East Institute, December 7, 2022, https://www.mei.edu/publications/whats-stake-if-turkey-invades-syria-again.

7 Suleiman Al-Khalidi, "Turkish Troops Deploy in Syrian Town to Halt Inter-Rebel Fighting," Reuters, October 18, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/turkish-troops-deploy-syrian-town-halt-inter-rebel-fighting-2022-10-18/.

8 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "The Legality of Israeli Airstrikes in Syria," SJAC, May 25, 2022, https://syriaaccountability.org/the-legality-of-israeli-airstrikes-in-syria/.

9 Airwars, "Russian Military in Syria," Airwars, December 2022, https://airwars.org/conflict/russian-military-in-syria/.

10 Airwars, "R4450, " Airwars, July 22, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/r4450-july-22-2022/.

11 Human Rights Watch, "Syria: Cluster Munitions Used in November 6 Attacks," Human Rights Watch, November 23, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/11/23/syria-cluster-munitions-used-november-6-attacks; Airwars, "R4466," September 8, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/r4466-september-8-2022/.

12 Airwars, "TS545, " Airwars, August 10,2022, https://airwars.org/civilian-casualties/ts545-august-10-2022/; Airwars, "TS539," August 6,2022, https://airwars.org/civilian-casualties/ts539-august-6-2022/; Airwars, "TS528," July 22, 2022,https://airwars.org/civilian-casualties/ts528-july-22-2022/.

13 CBS News, "Turkey launches strikes in Syria and Iraq a week after Istanbul bombing," CBS, November 20, 2022, https://www.cbsnews.com/news/turkey-airstrikes-syria-iraq-istanbul-bombing/; Syrian Observer, "Recap: Turkey Launches Claw-Sword Operation," Syrian Observer, November 25, 2022, https://syrianobserver.com/news/80384/recap-turkey-launches-claw-sword-operation.html; BBC News, "Turkey Kurdish strikes: Operation Claw-Sword targets militant bases," BBC, November 20, 2022, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-63693308; Al-Jazeera, "What is delaying Turkey's ground operation in northern Syria?" November 29, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/11/29/what-is-delaying-turkeys-ground-operation-in-northern-syria.

14 Airwars, "TS565," Airwars, November 20, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/ts565-november-20-2022/; Human Rights Watch, "Northeast Syria: Turkish Strikes Exacerbate Humanitarian Crisis," Human Rights Watch, December 7, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/12/07/northeast-syria-turkish-strikes-exacerbate-humanitarian-crisis.

15 "Airwars," "Civilian Casualties in Syria," Airwars, December 31, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/?start_date=2022-01-01&country=syria&belligerent=israeli-military&end_date=2022-12-31.

16 Airwars, "Israeli Military in Syria and the Gaza Strip, " Airwars, December 31, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/?start_date=2022-01-01&country=syria&belligerent=israeli-military.

17 Reuters, "Top Israeli general claims attack on convoy at Iraq-Syria border," Reuters, December 14, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/top-israeli-general-claims-attack-convoy-iraq-syria-border-2022-12-14/.

18 Airwars, "US-led Coalition in Iraq and Syria, " Airwars, December 31, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/?start_date=2022-01-01&country=syria&belligerent=coalition.

19 See, for instance, Airwars, "CS1978, "Airwars, February 8, 2022, https://airwars.org/civilian-casualties/cs1978-february-8-2022/.

20 Omar Abdulkader, "U.S.-backed Syrian fighters retake prison stormed by ISIS after six-day battle," CBS, January 26, 2022, https://www.cbsnews.com/news/isis-prison-break-syria-hasakah-us-helps-sdf-retake-al-sinaa/.

21 Human Rights Watch. "Syria: Repatriations Lag for Foreigners with Alleged ISIS Ties," Human Rights Watch, December 15, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/12/15/syria-repatriations-lag-foreigners-alleged-isis-ties#:~:text=Repatriations%20increased%20in%202022%20with,12%2C%20the%20Autonomous%20Administration%20said.

22 Courtney Kube, "Inside the Syrian Refugee Camp Where Supplies Are Low and ISIS Fears Run High," NBC News, November 22, 2022, https://www.nbcnews.com/news/world/syrian-refugee-camp-supplies-are-low-isis-fears-run-high-rcna58288.

23 Human Rights Watch, "Syria: Repatriations Lag for Foreigners with Alleged ISIS Ties,".

24 UN Human Rights Office, "Syria: UN Human Rights Chief Condemns Brutal Killing of Two Girls, Alarmed by Sharp Rise in Violence at Al-Hol Camp," United Nations, November 18, 2022, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/syria-un-human-rights-chief-condemns-brutal-killing-two-girls-alarmed-sharp.

25 Victoria Bisset, "Two Girls Found Beheaded, Dumped in Syrian Detention Camp, Charity Says," The Washington Post, November 16, 2022, https://www.washingtonpost.com/world/2022/11/16/syria-al-hol-camp-egyptian-girls/.

26 U.S. Central Command, "Statement Regarding

Syrian Democratic Forces Security Operation in Al-Hol Camp," IS CENTCOM, September 18, 2022, https://www.centcom.mil/MEDIA/STATEMENTS/Statements-View/Article/3161976/statement-regarding-syrian-democratic-forces-security-operation-in-al-hol-camp/; YPJ Information, Twitter, September 5, 2022, https://twitter.com/YPJ_Info/status/1566816757163114497?ref_ba4f2dcd64aa68691ad5cc8c1c0d0%7Ctwcon%5Es1_&ref_url=https%3A%2F%2F; www.kurdistan24.net%2Fen%2Fstory%2F29413-Four-imprisoned-women-liberated-in-al-Hol-camp.

27 Human Rights Watch, "Syria: Repatriations Lag for Foreigners with Alleged ISIS Ties".

28 Médecins Sans Frontières. "Between Two Fires: Danger and Desperation in Syria's Al-Hol Camp," Médecins Sans Frontières, November 7, 2022. https://www.doctorswithoutborders.org/latest/between-two-fires-danger-and-desperation-syrias-al-hol-camp.

29 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Holding Minors Accountable for Serious Crimes Committed in Syria," SJAC, December 14, 2022, https://syriaaccountability.org/holding-minors-accountable-for-serious-crimes-committed-in-syria-2/.

30 France24, "Turkish Strikes Target Kurdish Forces Guarding Syrian Detention Camp," France24, November 23, 2022, https://www.france24.com/en/middle-east/20221123-turkish-strikes-target-kurdish-forces-guarding-syrian-detention-camp.

31 Human Rights Watch, "Northeast Syria: Turkish Strikes Exacerbate Humanitarian Crisis."

32 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "One Year After Banning the Practice, the SDF Is Still Recruiting Children," SJAC, July 23, 2020, https://syriaaccountability.org/one-year-after-banning-the-practice-the-sdf-is-still-recruiting-children/.

33 Human Rights Watch, "Syria: Armed Group Recruiting Children in Camps," Human Rights Watch, August 3, 2018, https://www.hrw.org/news/2018/08/03/syria-armed-group-recruiting-children-camps.

34 Asharq Al-Awsat, "تسريح عشرات «الأطفال» المسلحين في مناطق الإدارة الذاتية شرق الفرات," Asharq Al-Awsat, May 5, 2022, 263/elcitra/emoh/moc.taswaa//:sptth-DA%8D%A8%9D%1B%8D%3B%8D%AA%8D%/1348A%2C%-AA%8D%7A%8D%1B%8D%4B%8D%9B%8D%7A%8D%18%9D%7B%8D%3A%8D%48%9D%7A%8D%B3B%8D%58%9D%48%9D%7A%8D%-BB%2C%48%9D%-A8%9D%18%9D%-68%9D%A8%9D%DA%8D%48%9D%8D%-28%9D%7B%8D%7A%8D%68%9D%58%9D%1B%8D%7A%8D%FA%8D%5A%8D%48%9D%7A%-D%7A%8D%0B%8D%48%9D%7A%8D%-9A%8D%%8D%-28%9D%1B%8D%4B%8D%-9A%8D%A8%9D%AA%AA%8D%7A%8D%1B%8D%18%9D%48%9D%7A.

35 Al-Monitor, "Child Recruitment Leaves Parents Heartbroken in Northeast Syria," Al-Monitor, January 20, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/01/child-recruitment-leaves-parents-heartbroken-northeast-syria.

36 Enab Baladi, "Aleppo Children Forcibly Kidnapped and Recruited in SDF's Allied Militia," Enab Baladi, March 18, 2022, https://english.enabbaladi.net/archives/2022/03/aleppo-children-forcibly-kidnapped-and-recruited-in-sdfs-allied-militia/.

37 Albashir Abdullah, "العمل غطاء 'الشبيبة الثورية' لاستدراج فتيان سورية لمعسكراتها," Al Araby, December 6, 2022, https//:www.alaraby.co.uk/society%/D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%-D8%BA%D8%B7%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9%-D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%-D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC%-D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%86%-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%-B1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7.

38 Mohammad Karakas and Wissam Salim, "'الشبيبة الثورية' تُجهّز عشرات الشبان للقتال شمالي سورية والنظام يحضر لعملية عسكرية في درعا" The New Arab, July 16, 2022, .www//:sptthD%4B%8D%48%9D%7A%8D%22%/scitilop/ku.oc.ybarala%48%9D%7A%8D%-9A%8D%8A%8D%A8%9D%8A%88D%-22%9A%8D%A8%9D%1B%8D%88%9D%BA%8D-2B%8D%19%9D%78%9D%CA%8D%F8%9D%AA%%8D%-AA%8D%7A%8D%1B%8D%4B%8D%9B%8D%9D%-68%9D%7A%8D%8A%8D%4B%8D%48%9D%7A-48%9D%7A%8D%AA%8D%28%9D%48%9D%48%-A8%9D%48%9D%7A%8D%58%9D%4B%8D%9A%8D%A8%9D%1B%8D%88%9D%3B%8D%.

39 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

40 Sarah Spicer, "Northeast Syrian Authorities Assault Rudaw News Crew, Suspend Network's Licenses," Committee to Protect Journalists, February 9, 2022, https://cpj.org/2022/02/northeast-syrian-authorities-assault-rudaw-news-crew-suspend-networks-licenses/.

41 Enab Baladi, "SDF Restricts Press in Deir-ez-Zor, Draws up Lists of Media Professionals," The Syrian Observer, August 5, 2022, https://syrianobserver.com/news/77914/sdf-restricts-press-in-deir-ez-zor-draws-up-lists-of-media-professionals.html; Al-Hal, "Syrian Network Condemns SDF Detention of 16 Media Workers in Raqqa," The Syrian Observer, August 2, 2022, https://syrianobserver.com/news/77839/syrian-network-condemns-sdf-detention-of-16-media-workers-in-raqqa.html; Al-Araby al-Jadeed, "Arrests of Journalists in NE Syria 'Slap Against Freedom of Speech': Rights Group," The Syrian Observer, August 8, 2022, https://syrianobserver.com/features/77942/arrests-of-journalists-in-ne-syria-slap-against-freedom-of-speech-rights-group.html; Baladi News, "Press Freedom: Syrian Regime and AANES Arrest Journalists," The Syrian Observer, February 7, 2022, https://syrianobserver.com/news/73323/press-freedom-syrian-regime-and-aanes-arrest-journalists.html.

42 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

43 Ibid.

44 Syrians for Truth and Justice, "Northeastern Syria: The Revolutionary Youth Attacks Journalists and Protestors," Syrians for Truth and Justice, October 21, 2022, https://stj-sy.org/en/northeastern-syria-the-revolutionary-youth-attacks-journalists-and-protestors-2/.

45 Elizabeth Tsurkov, "The Gangs of Northern Syria: Life Under Turkey's Proxies," New Lines Institute, December 2022,

57 Syrians for Truth and Justice, "Idlib's Druze Complain of Persecution," Syrians for Truth and Justice, November 24, 2022, https://stj-sy.org/en/idlibs-druze-complain-of-persecution/.
58 International Committee of the Red Cross (ICRC), "Rule 15. Principle of Precautions in Attack," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule15 ; ICRC, "Rule 16. Target Verification," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule20 Advance Warning," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule20 .
59 International Criminal Court (ICC), "Rome Statute," UNT 38544 § (2002), 4 https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf
60 International Committee of the Red Cross (ICRC), "Rule 15. Principle of Precautions in Attack," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule15 ; ICRC, "Rule 16. Target Verification," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule20 Advance Warning," International Humanitarian Law Databases, Accessed December 16, 2022, https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule20
61 Human Rights Watch, "Syria: Civilian Homes Demolished in Security Operation," Human Rights Watch, November, 1, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/11/01/syria-civilian-homes-demolished-security-operation.
62 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."
63 Al Jazeera, "Jordan Fully Reopens Main Crossing with Syria," Al Jazeera, September 29, 2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/9/29/jordan-fully-reopens-main-crossing-with-syria.
64 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Clashes at the Syrian-Jordanian Border Highlight Need to Address Growing Captagon Trade," SJAC, February 24, 2022, https://syriaaccountability.org/clashes-at-the-syrian-jordanian-border-highlight-need-to-address-growing-captagon-trade/.
65 International Crisis Group, "Decay of the State and Security," Managing Lebanon's Compounding Crises (International Crisis Group, 2021), 13, https://www.jstor.org/stable/resrep36892.6.
66 Grant, "How Syria Became the World's Most Profitable Narco State."
67 Taim Alhajj, "The Al-Assad Regime's Captagon Trade," Carnegie Endowment for International Peace, October 6, 2022, https://carnegieendowment.org/sada/88109.
68 Middle East Monitor, "Assad Regime Made at Least $5.7 Billion Profit from Illegal Drug Trade in 2021, Report Reveals," Middle East Monitor, July 3, 2022, https://www.middleeastmonitor.com/20220703-assad-regime-made-at-least-5-7-billion-profit-from-illegal-drug-trade-in-2021-report-reveals/.
69 Middle East Eye, "Syria Approves $5.3bn Budget for 2022 as Economic Crisis Hits Finances," Middle East Eye, December 15, 2021, http://www.middleeasteye.net/news/syria-https://newlinesinstitute.org/wp-content/uploads/20221206-Intel-Briefing-Turkish-Proxies-in-Syria-NLISAP-1.pdf; Syrians for Truth and Justice, "How Is 'Abu Amsha' Making Millions of Dollars Every Year?" Syrians for Truth and Justice, June 30, 2022, https://stj-sy.org/en/how-is-abu-amsha-making-millions-of-dollars-every-year/.
46 Syrians for Truth and Justice, "Housing Settlements in Afrin: Demographic Engineering or IDP Housing Projects?" Syrians for Truth and Justice, August 6, 2022, https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2022/06/Housing-Settlements-in-Afrin-1.pdf.
47 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic;" Alsouria,"صويلو يعلن القبض على شابين أحرقا العلم التركي في ريف حلب," Alsouria, August 13, 2022, https//:www.alsouria.net%/D8%B5%D9%88%D9%8A%D9%84%D9%88%-D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%86%-D8%-A3%D8%AD%D8%B1%D9%82%D8%A7%-D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85/.
48 Raseef22, "اقتتال الفصائل في ريف حلب," Raseef22, June 25, 2022, https//:raseef22.net/article-اقتتال-الفصائل-في-ريف-1090079/حلب-عن-خبث-هيئة-تحرير-الشام-في-مد-أذرعها-وتمكينها.
49 Walid Nofal, "The Case of Abu Amsha: How the Commanders of Turkish-Backed Factions in Northwestern Syria Go Unpunished," Syria Direct, April 4, 2022, https://syriadirect.org/the-case-of-abu-amsha-how-commanders-of-turkish-backed-factions-in-northwestern-syria-go-unpunished/.
50 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Slumping Turkish Currency Highlights Turkey's Obligations in Its Occupied Territories in Syria," SJAC, January 27, 2022, https://syriaaccountability.org/slumping-turkish-currency-highlights-turkeys-obligations-in-its-occupied-territories-in-syria/.
51 Human Rights Watch, July 12, 2022; France24, "Dozens Killed in Turkish Air Strikes against Kurdish Militants in Syria, Iraq," France24, November 20, 2022, https://www.france24.com/en/middle-east/20221120-dozens-killed-in-turkish-air-strikes-against-kurdish-militants-in-syria-iraq.
52 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."
53 ADMSP, "Assad regime has confiscated $1.5billion in assets from detainees," ADMSP, April 8, 2022, https://www.admsp.org/reports/assad-regime-has-confiscated-1-5billion-in-assets-from-detainees.
54 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."
55 The New Arab, "Turkish Minister Unveils Plans to Build 240,000 Houses during Syria Visit," The New Arab, June 19, 2022, https://www.newarab.com/news/turkey-plans-build-240000-houses-northern-syria.
56 Syrians for Truth and Justice, "Housing Settlements in Afrin: Demographic Engineering or IDP Housing Projects?" Syrians for Truth and Justice, August 6, 2022, https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2022/06/Housing-Settlements-in-Afrin-1.pdf.

Asylum Seeker Deportation Plan Is Lawful, Court Rules | Reuters," Reuters, December 19, 2022, https://www.reuters.com/world/uk/uks-rwanda-deportation-plan-is-lawful-court-rules-2022-12-19/.

84 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Greece and Denmark Outsource Human Rights: Back Door Returns of Syrian Refugees," SJAC, July 8, 2021, https://syriaaccountability.org/greece-denmark-outsource-human-rights/.

85 Euro-Med Human Rights Monitor, "Denmark: Threatening Letters to Syrian Children Part of Government's Hostile Environment," Euro-Med Human Rights Monitor, December 7, 2022, https://euromedmonitor.org/en/article/5471/Denmark:-Threatening-letters-to-Syrian-children-part-of-government%E2%80%99s-hostile-environment.

86 Anchal Vohra, "Ukraine Is Crowding Out the World's Foreign Aid," Foreign Policy, December 12, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/12/12/ukraine-is-crowding-out-the-worlds-foreign-aid/.

87 Paul Benjamin Osterlund, "Killing of Refugee Highlights Struggle Facing Syrians in Turkey," Al Jazeera, October 5, 2022, https://www.aljazeera.com/features/2022/10/5/killing-of-refugee-highlights-struggle-facing-syrians-in-turkey.

88 Human Rights Watch, "Turkey: Hundreds of Refugees Deported to Syria," Human Rights Watch, October 24, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/10/24/turkey-hundreds-refugees-deported-syria.

89 Abby Sewell, "Heading Home: Syrian Refugees in Lebanon Going Back to Syria," Associated Press, October 26, 2022, https://apnews.com/article/health-business-syria-lebanon-4a9a471a5098c97987faed72eb0a5a83.

90 NOTE: SJAC includes reference to core international crimes (i.e. genocide, war crimes and genocide) as well as terrorism-related crimes within its list of relevant charges as long as some of the relevant conduct took place in Syria.

91 Beth Van Schaack, "Domestic Courts Step Up: Justice for Syria One Case at a Time," Just Security, March 25, 2019, https://www.justsecurity.org/63289/domestic-courts-step-up-justice-for-syria-one-case-at-a-time/.

92 Qiblawi Tamara, Karadsheh Jomana, and Streib Christian, "A Syrian Colonel Is Jailed for Life in a First Torture Trial for the Assad Regime. It's One Step in a 'Long Path to Justice,' Say Victims' Families," CNN, January 13, 2022, https://www.cnn.com/2022/01/13/europe/syria-assad-regime-trial-intl-cmd/index.html. (Due to the way sentencing is imposed in Germany, the Anwar Raslan may be eligible for parole in 15 years.)

93 "Higher Regional Court Press Release," December 28, 2022, https://ordentliche-gerichtsbarkeit.hessen.de/presse/bilanz-2022-und-ausblick-2023.

94 Nederlandsdagblad, " IS-vrouwen aangekomen in Nederland, maandag voorgeleid," Nederlandsdagblad, February 4, 2022, https://www.nd.nl/varia/varia/1083401/is-vrouwen-aangekomen-in-nederland-maandag-voorgeleid?printpage=true&fbclid=IwAR1-HdxPO7USjX2isWYNWC_A1Mlczy1dZWeC-FSGqQPLQTiFP7J8R6IPALc.

95 Al Jazeera, "Sweden Convicts Mother of War Crimes over Minor Fighting for ISIL," Al Jazeera, March 4, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/3/4/sweden-jails-mother-for-war-crimes-over-minor-fighting-for-isil.

approves-53-bn-budget-2022-economic-crisis-hits-finances.

70 Orwah al-Mundhir, "Captagon Drug Spreads in Syrian Al-Baath University," Enab Baladi, November 22, 2022, https://english.enabbaladi.net/archives/2022/11/captagon-drug-spreads-in-syrian-al-baath-university/.

71 Al Arabiya, "Abu Dhabi to Focus on Rehabilitation, Treatment under New Anti-Drugs Initiative," Al Arabiya, June 28, 2022, https://english.alarabiya.net/News/gulf/2022/06/28/Abu-Dhabi-to-focus-on-rehabilitation-treatment-under-new-anti-drugs-initiative.

72 UN Human Rights Council, "Syria's Missing and Disappeared: Is There a Way Forward?" United Nations, June 17, 2022, https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/PolicyPaperSyriasMissingAndDisappeared_17June2022_EN.pdf.

73 Amnesty International, "Syria: New Anti-Torture Law 'whitewashes' Decades of Human Rights Violations," Amnesty International, March 31, 2022, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/syria-new-anti-torture-law-whitewashes-decades-of-human-rights-violations/.

74 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Chaos and False Hope after the General Amnesty Decree," SJAC, May 11, 2022, https://syriaaccountability.org/chaos-and-false-hope-after-the-general-amnesty-decree/.

75 Association of Detainees and the Missing in Sednaya Prison (ADMSP), "They Took Everything: Confiscation of Detainees' Assets and Funds in Syria," ADMSP, April 2022, https://www.admsp.org/reports/assad-regime-has-confiscated-1-5billion-in-assets-from-detainees; Association of Detainees and the Missing in Sednaya Prison (ADMSP), "The Administrative Structure and Organizational Ties of Sednaya Prison," ADMSP, September 2022, https://www.admsp.org/reports/chain-of-command-behind-atrocities-at-syrias-most-notorious-prison-sednaya-revealed.

76 Independent International Commission of Inquiry, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," 10.

77 Ibid., 12.

78 Ibid., 17-18.

79 Ibid., 15-16.

80 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Policy Brief: Managing ISIS Prisons in Syria," SJAC, February 3, 2022, https://syriaaccountability.org/policy-brief-managing-isis-prisons-in-syria/#global-coalition-forces.

81 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Outsourcing Responsibility: Why the UK's Controversial Rwanda Scheme Undermines International Law," SJAC, June 15, 2022, https://syriaaccountability.org/outsourcing-responsibility-why-the-uks-controversial-rwanda-scheme-undermines-international-law/.

82 European Court of Human Rights, "The European Court Grants Urgent Interim Measure in Case Concerning Asylumseeker's Imminent Removal from the UK to Rwanda," European Court of Human Rights, June 14, 2022, https://hudoc.echr.coe.int/app/conversion/pdf/?library=ECHR&id=003-7359967-10054452&filename=Interim%20measure%20granted%20in%20case%20concerning%20asylum-seeker%E2%80%99s%20imminent%20removal%20from%20the%20UK%20to%20Rwanda.pdf.

83 Sam Tobin and Andrew Macaskill, "UK's Rwanda

96 Associated Press, "Suspect in Syria Killings Faces German War Crimes Charges," Associated Press, April 14, 2022, https://apnews.com/article/bashar-assad-syria-middle-east-damascus-germany-aabd31b95b39b0d27047c7671b54686d.

97 U.S. Department of Justice, "Lafarge Pleads Guilty to Conspiring to Provide Material Support to Foreign Terrorist Organizations," U.S. Department of Justice, October 18, 2022, https://www.justice.gov/opa/pr/lafarge-pleads-guilty-conspiring-provide-material-support-foreign-terrorist-organizations.

98 U.S. Department of Justice "LaFarge Plea Agreement," October 18, 2022, https://www.justice.gov/usao-edny/press-release/file/1545271/download.

99 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC) "Between Hope and Despair," SJAC, April 8, 2022, https://syriaaccountability.org/new-report-between-hope-and-despair-a-way-forward-after-the-koblenz-trial/.

100 Ian Moss, "The Importance of Detained Fighters and Displaced Persons in Northeast Syria to the Future of ISIS." U.S. Department of State, October 20, 2022. https://www.state.gov/the-importance-of-detained-fighters-and-displaced-persons-in-northeast-syria-to-the-future-of-isis/.

101 Human Rights Watch. "Northeast Syria: Fate of Hundreds of Boys Trapped in Siege Unknown," Human Rights Watch, February 4, 2022. https://www.hrw.org/news/2022/02/04/northeast-syria-fate-hundreds-boys-trapped-siege-unknown.

102 Al Arabiya. "Netherlands to Repatriate 40 ISIS-Linked Women and Children from Syrian Camps," Al Arabiya, November 1, 2022. https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2022/11/01/Netherlands-to-repatriate-40-ISIS-linked-women-and-children-from-Syrian-camps.

103 Adrian Shtuni, "The Western Balkans: Repatriated Foreign Terrorist Fighters, Sentencing Trends, and Security Considerations," George Washington University Program on Extremism, September 22, 2022, https://extremism.gwu.edu/western-balkans-repatriation.

104 Ibid.

105 Human Rights Watch, "Syria: Repatriations Lag for Foreigners with Alleged ISIS Ties," Human Rights Watch, December 15, 2022, https://www.hrw.org/news/2022/12/15/syria-repatriations-lag-foreigners-alleged-isis-ties#:~:text=Repatriations%20increased%20in%202022%20with,12%2C%20the%20Autonomous%20Administration%20said.

106 Ibid.

107 U.S. Department of Justice, "Sentenced to Life Imprisonment for Hostage-Taking Scheme that Resulted in the Deaths of American, British, and Japanese Citizens," U.S. Department of Justice, August 22, 2022, https://www.justice.gov/opa/pr/isis-beatle-sentenced-life-imprisonment-hostage-taking-scheme-resulted-deaths-american#:~:text=ISIS%20'Beatle'%20Sentenced%20to%20Life,Citizens%20%7C%20OPA%20%7C%20Department%20of%20Justice.

108 U.S. Department of Justice, "Federal Jury Convicts High-Level ISIS Member of Providing Material Support to a Foreign Terrorist Organization, Including Two Counts Resulting in Death," U.S. Department of Justice, May 25, 2022, https://www.justice.gov/opa/pr/federal-jury-convicts-high-level-isis-member-providing-material-support-foreign-terrorist.

109 U.S. Attorney's Office - Eastern District of New York, "Federal Jury Convicts High Level ISIS Member of Six Counts of Material Support to a Foreign Terrorist Organization, Including Two Counts Resulting in Death," U.S. Attorney's Office, May 25, 2022, https://www.justice.gov/usao-edny/pr/federal-jury-convicts-high-level-isis-member-six-counts-material-support-foreign.

110 EuroNews, "German IS Bride given Two-Year Suspended Prison Sentence," EuroNews, May 18, 2022, https://www.euronews.com/2022/05/18/german-is-bride-given-two-year-suspended-prison-sentence.

111 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Holding Minors Accountable for Serious Crimes Committed in Syria," SJAC, September 21, 2022, https://syriaaccountability.org/holding-minors-accountable-for-serious-crimes-committed-in-syria/.

112 UN Human Rights Council, "Syria's Missing and Disappeared: Is There a Way Forward?".

113 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC),"Syrian Organizations Ask for a More Ambitious Missing Persons Mechanism," SJAC, October 13, 2022, https://syriaaccountability.org/the-proposed-missing-persons-mechanism-does-not-go-far-enough/.

114 "فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري," Facebook, n.d., FM_airyS/moc.koobecaf.www//:sptthT.

115 Syria Justice & Accountability Centre (SJAC), "Why Exhumations of Syria's Graves Can Wait," SJAC, February 17, 2022, -sairys-fo-snoitamuhxe-yhw/gro.ytilibatnuoccaairys//:sptth tiaw-nac-sevarg/.

116 Syria Justice & Accountability Centre (SJAC), "Unearthing Hope: The Search for the Missing Victims of ISIS," SJAC, April 20, 2022, https://syriaaccountability.org/unearthing-hope-the-search-for-the-missing-victims-of-isis/.

117 Syria Justice & Accountability Centre (SJAC), "Widening the Search for the Missing Victims of ISIS: Idlib and Aleppo," SJAC, November 30, 2022, https://syriaaccountability.org/tag/missing-persons/.

118 Syria Justice & Accountability Centre (SJAC), "Investigating Mass Graves Using Satellite Imagery," SJAC, April 27, 2022, https://syriaaccountability.org/mass-graves-using-satellite-imagery/.

119 The Syrian Observer, "EU Extends Restrictive Measures Against Syrian Government," The Syrian Observer, June 1, 2022, https://syrianobserver.com/news/75718/eu-extends-restrictive-measures-against-syrian-government.html.

120 UN Human Rights Office, "UN Expert Calls for Lifting of Long-Lasting Unilateral Sanctions 'Suffocating' Syrian People," OHCHR, November 10, 2022, https://www.ohchr.org/en/node/104160; Haroutione Selimian, Marie Nassr, and Kasturi Sen, "Conflict, Sanctions and the Struggles of Syrians for Food Security in the Shadow of the UN Food Systems Summit 2021," BMJ Global Health 7, no. 1 (January 9, 2022): e007477, https://doi.org/10.1136/bmjgh-2021-007477.

121 Syria Direct, "Amid War in Ukraine, Russia Withdraws and Iran Expands in Syria," Syria Direct, May 4, 2022, https://syriadirect.org/amid-war-in-ukraine-russia-withdraws-and-iran-expands-in-syria/.

122 Mohammad Kanfash, "Sanctions and Food Insecurity in Syria," Reinventing Peace, July 6, 2022, https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2022/07/06/sanctions-and-food-insecurity-in-syria/.

123 Associated Press, "Report Finds Sanctioned Syrians

Benefit from UN Contracts," Associated Press, October 26, 2022, https://apnews.com/article/europe-middle-east-business-syria-united-nations-1334286b786e27c29e61d0bad5109ca2.

124 U.S. Department of State, "Designation of Three Syrian Military Officials Due to Involvement in Gross Violations of Human Rights," U.S. Department of State , October 24, 2022, https://www.state.gov/designation-of-three-syrian-military-officials-due-to-involvement-in-gross-violations-of-human-rights/; U.S. Department of Treasury, "Global Magnitsky Designation; Iran-Related Designations; Syria Designations; CAATSA - Iran-Related Designations," U.S. Department of the Treasury, December 7, 2021, https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20211207.

125 Steven Heydemann, "Assad's Normalization and the Politics of Erasure in Syria," Brookings, January 13, 2022, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2022/01/13/assads-normalization-and-the-politics-of-erasure-in-syria/.

126 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Syrian Organizations Ask for a More Ambitious Missing Persons Mechanism," SJAC, October 13, 2022, https://syriaaccountability.org/the-proposed-missing-persons-mechanism-does-not-go-far-enough/.

127 "JusticeAI: Turning Conflict Data into Actionable Evidence," Benetech | Software for Social Good, accessed February 17, 2023, https://benetech.org/lab/ethical-ai-to-promote-justice/.

128 "Patterns of Civilian Harm from Russia's Military Actions in Syria (2015-2022)," accessed February 17, 2023, //:sptth-ilim-saissur-morf-mrah-nailivic-fo-snrettap/swen/gro.srawria/2202-5102-airys-ni-snoitca-yrat.

129 Christina Roca, "Long Read: How the Syrian War Changed How War Crimes Are Documented," The New Humanitarian, June 1, 2017, https://deeply.thenewhumanitarian.org/syria/articles/2017/06/01/long-read-how-the-syrian-war-changed-how-war-crimes-are-documented.

130 "SunCalc Sun Position and Sunlight Phases Calculator," accessed February 17, 2023, http://suncalc.net/#/51.508,-0.125,2/2023.02.03/10:23.

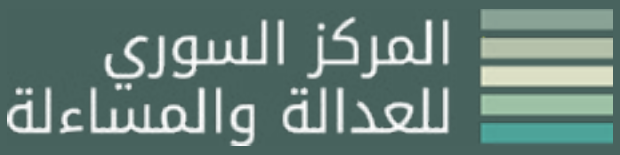

syriaaccountability.org | @SJAC_info